مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٠٣**

الجمعة، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كولبي	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسى	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر دياللو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلنغا إبوتو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2002/329)

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2002/331)

02-31027 (A)
0231027

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2002/329)

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2002/331)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسبانيا وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجيبوتي والعراق وقطر ومصر والمغرب يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد بعلي (الجزائر) والسيد الحي (جيبوتي) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد القدحي (العراق) والأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) والسيد بارق (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد بنونة (المغرب) والسيد أحمد (باكستان) والسيد النصر (قطر) والسيد أرياس (إسبانيا) والسيد المجدوب (تونس) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة وستصدر تلك الرسالة بوصفها الوثيقة S/2002/332 وفيما يلي نصها:

"أتشرف بأن أطلب، من مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الجمعة، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، بخصوص الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة".

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس تلبية للطلب الوارد في الرسالتين المؤرختين في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ من الممثلين الدائمين للأردن وقطر لدى الأمم المتحدة، واللتان ستصدران بوصفهما الوثيقتين S/2002/329 و S/2002/331.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى النسخ المصورة من الوثيقة S/2002/330، المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، المقدمة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

وأرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): عدت للتو من بيروت، حيث اتخذ القادة العرب قرارا تاريخيا باعتماد مبادرة السلام التي طرحها ولي عهد السعودية، الأمير عبد الله، والتي تؤكد إمكانية إقرار السلام في الشرق الأوسط وتقترح سبيلا إلى الأمام. وقبيل انعقاد مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية، اتخذ مجلس الأمن نفسه واحدا من أهم قراراته بشأن الشرق الأوسط على الإطلاق، هو القرار ١٣٩٧ (٢٠٠١)، الذي أكد تصور وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، يعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن من أجل دفع هذه الجهود إلى الأمام. وعلينا ألا نسمح بأن يطغى الإرهاب والتطرف على السعي من أجل تسوية سلمية.

وإنني أشعر بانزعاج شديد إزاء التصاعد السريع للعنف في الشرق الأوسط الذي شهدناه خلال اليومين الماضيين. لقد وقعت أعمال إرهابية مروعة، أو هجمات، إن شئتم، ضد المدنيين الإسرائيليين، أولا في نتانيا ثم في القدس. وتستهدف مثل هذه الهجمات تقويض أي آفاق للتوصل إلى تسوية سلمية. وإنني أتفهم غضب حكومة إسرائيل وشعبها حيال تلك الهجمات. إن القصد من وراء مثل هذه الهجمات، التي ما فتئت أدينها بغير تحفظ، والمقيتة أخلاقيا، هو تخريب أي إمكانية لتسوية سياسية. إن الإرهاب لن يقرب الشعب الفلسطيني من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

مع ذلك، فإنني ما برحت انتقد استخدام إسرائيل للقوة القاتلة بشكل غير متناسب، لا سيما في المناطق التي يسكنها المدنيون، ردا على تلك الهجمات. واستخدام القوة على هذا النحو لن يجلب سلاما ولا أمناً لإسرائيل. وينبغي للجانبين أن ينتهجا سياسات تعزز آفاق عملية سياسية تؤدي إلى تسوية سلمية، وتتلافى الأعمال التي من شأنها أن تجعل التسوية السلمية عن طريق المفاوضات أكثر صعوبة.

وإنني أدعو رئيس الوزراء شارون والرئيس عرفات إلى أن يمارسا القيادة المسؤولة في هذه المرحلة. وأناشدهما أن يبذلا كل جهد للاستفادة من نتائج مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية المنعقد في بيروت، والذي قدم تصورا يلقى ترحيبا واسعا من أجل سلام شامل في المنطقة. وقد تقدم مبعوث الولايات المتحدة الخاص زيني بمقترحات لوقف إطلاق النار ينبغي أن يقبلها الفلسطينيون. وينبغي لإسرائيل أن توقف هجومها على السلطة الفلسطينية. إذ أن تدمير السلطة الفلسطينية لن يقرب إسرائيل من السلام.

وفي أوقات كهذه، قد تغيب عنا حقيقة أن هناك طريقا بعيدا عن العنف والحرب. فمن خلال توصيات ميتشيل، ينبغي للأطراف أن تتحرك بسرعة لتحقيق تصور الدولتين الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، والذي يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام؛ واستنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي مناقشتكم هذا المساء، أرجو ألا تناقشوا التدهور المروع في الوضع على الأرض فحسب، بل وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم يد العون لضمان أن قراراتكم، خاصة القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يمكن أن تصبح حقيقة واقعة، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الأطراف في العودة إلى مائدة المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): يجتمع مجلسكم الموقر اليوم في هذا اليوم المقدس، ونحن نشكركم

على استجابتكم وعقدكم هذه الجلسة للنظر في الوضع الخطير القائم.

نود أن نشكر أيضا معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على حضوره معنا اليوم وعلى مساعيه الدائمة من أجل وضع حد للمأساة القائمة في فلسطين وفي الشرق الأوسط بشكل عام، سعيا إلى إحلال السلام في تلك المنطقة.

نجتمع اليوم إثر خطوة مجنونة جديدة قام بها السيد أرييل شارون وحكومته، عندما أرسلت قوات الاحتلال الإسرائيلي دباباتها ومجنزراتها، مدعومة بطائرات الهليكوبتر، لتدمير واقتحام مقر الرئيس ياسر عرفات، رئيس فلسطين، والرئيس المنتخب للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد دمرت القوات الإسرائيلية معظم مقر الرئيس، باستثناء مبنى وحيد بقي فيه الرئيس مع عدد محدود من المرافقين، وهو ما عرض سلامته الشخصية للخطر الشديد. في هذا المجال، فإن الحديث عن ضمانات للحفاظ على سلامته أمر يضيف الإهانة إلى الألم والمعاناة. لا يوجد مثل هذا الشيء عندما تقوم قوات الاحتلال، مستخدمة هذه الأنواع من الأسلحة بالهجوم على منطقة من هذا النوع.

لقد ارتكبت إسرائيل قوة الاحتلال أخطاء فاحشة بحق شعبنا. دعني أقول هنا اليوم، سيدي الرئيس، إن أي مساس بالرئيس عرفات سيكون أُم هذه الأخطاء. لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا بإعادة احتلال مدينة رام الله، كبرى المدن الفلسطينية، وقامت بإعادة احتلال أجزاء من المدن الفلسطينية الأخرى مثل نابلس وبيت لحم. وقامت بتقطيع أوصال قطاع غزة إلى ثلاثة أجزاء منفصلة. قامت الحكومة الإسرائيلية أيضا بإعلان ياسر عرفات عدوا لها، وأعلن السيد شارون أن العمليات العسكرية ستستمر لفترة أسابيع قادمة.

لا بد لي أن أقول إن هذا يمثل بداية لتدمير السلطة الفلسطينية المنتخبة وبداية التخلص من ياسر عرفات، وإعادة احتلال الأرض الفلسطينية، وباختصار، إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل أوسلو. هذا هو الهدف السياسي الحقيقي للسيد شارون. والرجل لم يخف قط هذا الموقف. لقد أعلن مرارا كراهيته الكبرى لاتفاقات السلام في إطار ما يسمى بعملية أوسلو. لقد أعلن مرارا رفضه التوصل إلى تسوية نهائية. وأعلن مرارا حتى رفضه لتوصيات لجنة ميتشيل. السيد شارون في حقيقة الأمر يريد العودة إلى ما قبل أوسلو، ومحاولة خلق كيانات فلسطينية منعزلة تحت قيادات محلية عميلة. لأنه باختصار لا يريد إنهاء الاحتلال ولا يريد تسوية حقيقية.

الكثير منا لم يُرد أن يرى هذه الحقائق السياسية حول السيد شارون ومواقفه المعلنة في تحد واضح لكل المجتمع الدولي. وتأتي هذه الخطوة الإسرائيلية المجنونة مباشرة إثر انعقاد مؤتمر القمة الرابع عشر في بيروت. تلك القمة التي اتخذت قرارات ذات أهمية كبرى. قرارات كفيلة بتغيير الوضع في منطقة الشرق الأوسط برمتها. ولعل هذا أحد الأسباب لمثل هذا التوقيت بالذات.

السيد شارون حاول إحباط مثل هذه النتيجة الإيجابية من خلال الإصرار على استمرار الحصار العسكري المفروض على الرئيس ياسر عرفات، ومن ثم عدم تمكين الرئيس عرفات من المشاركة في أعمال القمة. وعندما لم ينجح ذلك بدأ هذا الهجوم وبهذا الشكل، لعله يقود أيضا إلى قتل النتائج الإيجابية المترتبة على القمة بيروت.

تقول بعض الأطراف الإسرائيلية إن ما يجري هو رد فعل على التفجيرات الفلسطينية التي حدثت في إسرائيل

وآخرها التفجير الذي حدث في نتانيا. ونحن في السلطة الفلسطينية وفي القيادة الفلسطينية أدنا هذه التفجيرات بشكل واضح. وبالمناسبة، ليس فقط باللغة الانكليزية كما يدعي البعض، ولكن بالانكليزية وبالعربية وبكل لغات الأمم المتحدة، إذا أردتم. هذه الادعاءات السخيفة تهين الشعب الفلسطيني.

نحن لدينا موقف واضح ضد هذه العمليات وهي لا تخدم المصالح الوطنية الفلسطينية. ولكن حكومة السيد شارون قامت بالفعل بتدمير الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإضعاف قدراتها إلى الحد الأدنى. قامت بمحاصرة الرئيس عرفات، وقامت بفرض حصار خانق على مجمل الشعب الفلسطيني، وطالبت بالمقابل الجانب الفلسطيني بالوفاء بواجباته. ما هذه السخافة غير الممكنة؟ سوف يكون ممكنا وضع حد لهذه الظواهر عندما يشعر الشعب الفلسطيني بأن هناك أملا في المستقبل. بأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي هو أمر سيحدث. وبأن الدولة الفلسطينية فعلا قادمة. وبأن هناك مستقبلا لأطفالنا، وليس استمرارا للاحتلال والقمع والحصار والمستعمرات الإسرائيلية التي تدمر حياتنا.

وبالرغم من كل ذلك، حاول الجانب الفلسطيني التعاطي مع الوضع على الأرض، وقبلنا توصيات ميتشيل، وقبلنا بعدها خطة تنيت. ولكن الجانب الإسرائيلي، بكل وضوح، قام بدفن الاتفاقات، وبدفن توصيات ميتشيل بغطاء من قبل بعض الأطراف.

بالأمس فقط أعلن الرئيس ياسر عرفات استعداده لوقف إطلاق النار والتطبيق غير المشروط لخطة تنيت. ولكن الجانب الآخر، عليكم أن تعرفوا، رفض مجرد ذكر توصيات ميتشيل وتنفيذها لاحقا فيما هو معروض على الجانب الفلسطيني. رفض مجرد ذكر اسم توصيات ميتشيل. ويريد الجانب الفلسطيني أن يقتنع بما يقال حول أن تنيت سوف يقود إلى، أو أن ميتشيل سوف يقود إلى استئناف مفاوضات السلام وإلى الحل السياسي.

لا يمكن أن يستمر هذا الوضع. ولا يمكن أن نتحول إلى نعامة تدفن رأسها في الرمال، ونحاول التعاطي فقط مع الجوانب الأمنية التي يريدها السيد شارون. لن يتحقق هذا بدون إطار سياسي. ولن يتحقق هذا بدون وعد إنهاء الاحتلال.

وأشيد هنا مرة أخرى بهذا الموقف المتكرر للأمين العام في هذا المجال. والذي أشار أكثر من مرة إلى الحاجة إلى التعامل مع الوضع على الأرض، للتعامل مع المسألة الأمنية في إطار سياسي. وأن تجاهل ذلك واستمرار محاولة خدمة أهداف السيد شارون لن يقود إلى أية نتائج.

لقد أتينا إلى مجلس الأمن إيمانا منا بمسؤوليات هذا المجلس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضرورة اضطلاعه بهذه المسؤوليات. وهذا من حيث المبدأ. أتينا أيضا لنقول إن على هذا المجلس متابعة تنفيذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ذلك القرار الهام الذي أشار إليه الأمين العام والذي لم يُنفذ حتى الآن، بالرغم من بعض الكلمات الإيجابية التي استمعنا إليها من بعض الأطراف الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تصدر قط موقفا رسميا بخصوص هذا القرار ولم تعلن التزامها بتنفيذ أحكامه. لقد قام الجانب الفلسطيني بذلك، ونحن نريد أن نستمع إلى الجانب الإسرائيلي في هذا المجال.

نحن أيضا نريد من هذا المجلس أن يتعامل مع الوضع الخطير الذي خلقه السيد شارون وقوات الاحتلال الإسرائيلية منذ فجر أمس بتوقيت فلسطين. ونريد بشكل محدد أن يقوم هذا المجلس بإصدار أمر بإنهاء الأعمال العدوانية وكذلك بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله، كخطوة أولى باتجاه تنفيذ ''خطة تينيت'' وتوصيات ''ميتشيل''. هذا هو الأمر

المركزي، وبالطبع بالإضافة إلى تأكيد المجلس على دعمه التقليدي لعملية السلام ولجهود الأمين العام وللمبعوثين لدى الشرق الأوسط، سواء كان مبعوث الأمين العام أو المبعوث الأمريكي أو المبعوث الروسي أو مبعوث الاتحاد الأوروبي.

هذا ما نريده من مجلس الأمن، وقد قمنا بالفعل بتوزيع نص فلسطيني على أعضاء مجلس الأمن نأمل أن يحصل على دعمكم. ونأمل أن يقوم المجلس بالفعل باتخاذ الإجراء اللازم في وقت سريع حتى يكون المجلس حقيقة قد تمكن من المساهمة في وضع حد للتدهور القائم على الأرض وفي إعادة الأمور لكي تسير في الاتجاه الإيجابي. هذا هو الدور الطبيعي لمجلس الأمن، وهو ما نأمل أن يتحقق.

إن الشرق الأوسط كله بحاجة لكم، خصوصا عندما يكون هناك وعد بالسلام قادم من بيروت، وهو ما يقتضي عملا محددا لإيقاف وعد الحرب الذي يقوم الآن في قلب رام الله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أرحب بالأمين العام كوفي عنان وأن أعرب عن خالص امتناني على إيمانه بالسلام الذي لا يتزعزع وعلى بيانه الذي ألقاه منذ لحظات، حيث أعرب عن رؤيته وإيمانه.

إن أعمال الإرهاب الفلسطيني الأخيرة المرعبة تجري في الوقت الذي يحتفل فيه اليهود في كل أرجاء إسرائيل وفي كل أنحاء العالم بعيد الفصح، عيد الحرية. ومذبحة عيد الفصح التي وقعت يوم الأربعاء، والتي راح ضحيتها ٢٢ مدنيا بريئا وجرحت أكثر من ١٠٠، جاءت في الوقت الذي كان يجلس فيه ٢٥٠ شخصا للتمتع بوجبة عيد الفصح في فندق في نتانيا. وكان المهاجم، السيد عودة، رجلا طلبت إسرائيل من قوات الأمن الفلسطينية القبض عليه لضلوعه في أنشطة إرهابية طوال ما يقرب من أربع سنوات.

وقبل هذه المذبحة الرهيبة التي وقعت قبل ٤٨ ساعة فقط، والتي شاهدها العالم في ذعر، ومنذ ذلك الحين، كان هناك المزيد من أعمال الإرهاب. إذ أطلق شرطي فلسطيني النار على عضوين في الوجود الدولي المؤقت في مدينة الخليل فقتلهما وجرح عضوا ثالثا. كما فجرت فتاة فلسطينية عمرها ١٦ عاما نفسها في متجر بالقدس، فقتلت اثنين من المتسوقين وجرحت كثيرين آخرين. وقام رجل مسلح تابع لتنظيم حماس بقتل أسرة من أربعة أفراد في آلون موريه. وارتكب العديد من هذه الأعمال أعضاء في لواء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح التابعة للرئيس عرفات نفسه، والتي يتحمل مسؤولية مباشرة عنها. وإجمالا، منذ وصول الجنرال زيني إلى المنطقة، قُتل ٤٩ إسرائيليا؛ وفي شهر آذار/مارس وحده، قُتل ١٠٢ إسرائيلي.

هكذا كان رد القيادة الفلسطينية على قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وعلى مهمة مبعوث الولايات المتحدة الخاص زيني وعلى زيارة نائب الرئيس ديك تشيني إلى المنطقة. ولقد كان الغرض من هذه التدابير التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتمكين الطرفين من تنفيذ خطة تينيت وتوصيات لجنة ميتشيل بغية تمهيد الطريق أمام تسوية سياسية.

إن إسرائيل قامت من جانبها باتخاذ خطوات واضحة ومحددة لضمان نجاح هذه التدابير. لقد رحبنا بالقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بالرؤية التي أقرها وبالتفاصيل العملية التي قدمها لوضع حد للعنف والإرهاب والتحريض. وليس هذا من ضمن بياني الكتابي، ولكن إذا كان السفير القدوة لسبب ما لا يزال مرتابا فيسعدني كثيرا أن أرسل إليه البيان الكتابي لوزير الخارجية شمعون بيريز باسم الحكومة الإسرائيلية. وقد

يقنعه ذلك بأننا احتضننا، بشكل حقيقي، الرؤية والتفاصيل العملية على حد سواء لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وأقول هذا بشكل تلقائي باللغة الانكليزية التي أتحدثها، كما ذكر السفير القدوة.

لقد سحبت إسرائيل قواتها من الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وأعلن رئيس الوزراء شارون أن إسرائيل لن تُصر على شرط سبعة أيام من الهدوء قبل الدخول في عملية تينيت وميتشيل، وقبلنا مقترحات الحل الوسط التي قدمها المبعوث زيني للبدء في تنفيذ خطة تينيت.

ويدرك الجميع، خلافا لتأكيدات زميلي السفير القدوة، أن إسرائيل قبلت، وأعلنت عن قبولها، لخطط ميتشيل وتينيت بالكامل. وإذا كان هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة على التزام إسرائيل الصريح بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية، فيمكن العثور عليها في الدعم الذي تم الإعراب عنه لبعض الجوانب المشجعة لاقتراح السلام الذي قدمته القمة العربية وفي أننا، في الأسبوع الماضي، على الرغم من الهجمات الإرهابية المستمرة، بما فيها عملية التفجير الانتحارية المدمرة في مقهى بالقدس، واصلنا إبداء أقصى حد من ضبط النفس وامتنعنا عن أي رد.

لكن إسرائيل لا تستطيع السير لوحدها على الطريق الذي يؤدي إلى وقف العنف واستئناف الحوار السياسي. فطوال هذه الفترة، لم يكن صوت القيادة الفلسطينية يعبر عن الاعتدال؛ بل كان صوت الإرهاب. ولم يقم الرئيس عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية باتخاذ حتى أقل حد ممكن من الخطوات لوضع حد للعنف والإرهاب، في تجاهل صارخ لإرادة المجتمع الدولي، بما في ذلك القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وعلى الرغم من الالتزام الأساسي الذي تعهد به الرئيس عرفات في بداية عملية أوسلو بنبذ الإرهاب وتسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية، فقد أوضح الرئيس عرفات بشدة، من خلال أعماله وتقاعسه، أن قتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء أمر شرعي ومرغوب، وأن الإرهاب والحوار يمكن أن يعيشا جنبا إلى جنب.

إن تمجيد عمليات التفجير الانتحارية ضد المدنيين الأبرياء - الذين يستهدفون بالضبط لأنهم أبرياء - ورفض اقتراحات المبعوث زيني، والامتناع المستمر عن اعتقال الإرهابيين المعروفين الذين يتمتعون بالحماية والدعم في الأرض الفلسطينية وفي المجمع الرئاسي للرئيس عرفات، ليست إلا بعض الإشارات على أن الرئيس عرفات ليست له نية في التوصل إلى تسوية سلمية.

فما الذي تفعله إسرائيل إزاء هذه المذابح المتعمدة لمدنييها والامتناع البغيض للقيادة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية الأساسية؟ وفي وقت أدرك فيه العالم أخطار الإرهاب وأخطار استرضاء الإرهابيين، هل هناك شك فيما يتعلق بحق الدول وواجبها الأساسي بحماية مدنييها من هذا الشر القاتل؟

هل يفترض فينا أن نجد العزاء في أضعف نداء وجَّهه الرئيس عرفات مؤخرا، الذي لم يكن مصحوبا بإجراءات ملموسة لكن بالنداءات إلى الاستشهاد؟ وهل يختلف هذا عن مبادرات وقف إطلاق النار الأخرى الـ ١١ التي انتهكها الرئيس عرفات بشكل صفق، مؤكدا ممارسته السيئة السمعة المتمثلة في الحديث الخادع التي يسعى فيه إلى استرضاء جمهوره الغربي من ناحية، بينما يذكي نيران الكراهية والإرهاب من ناحية أخرى؟

في هذه الظروف، تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات التي رفض الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية اتخاذها بثبات. ونحن سنمارس حقنا الأساسي في الدفاع عن النفس، واستهداف الهياكل الأساسية الإرهابية

الواسعة التي تواصل السلطة الوطنية الفلسطينية تغذيتها ومساندها في أرضها. وبالقيام بذلك، سنتخذ كل الإجراءات الضرورية لتقليل التسبب في الأذى للمدنيين الأبرياء. وبالقيام بذلك، سنوضح أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تسامح مع الإرهاب الذي يستهدف الأبرياء عمدا؛ وأنه لا يمكن التعايش بين الإرهاب والسلام؛ وأهما، ببساطة، أعداء لبعضهما بعضا.

وليس لدينا أي نية لاحتلال أي أرض تقع تحت السيطرة الفلسطينية؛ نيتنا أن نجتث الشبكة الإرهابية التي توجد فيها. وبالقيام بذلك، سنبقي يدنا ممدودة للسلام، كما كنا دائما.

ونقول للشعب الفلسطيني، مرة أخرى، أنه إذا كانت الرؤية التي ورد ذكرها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) هي هدفك، فالسلام عندئذ ليس وهما. فتلك الرؤية، كما نتذكر، قد تم التوصل إليها في كامب ديفيد، و يمكن أن تتجلى في المستقبل. ويمكننا أن نمشي ذلك الطريق معا – من خلال الحوار، وليس من خلال المجابهة. لكن القيادة الفلسطينية، والمنظمات الإرهابية التي تزدهر في أرضها، ترسل للإسرائيليين وللعالم رسالة مختلفة جدا. فكل عملية تفجير انتحارية، وكل شهيد ممجد، وكل إرهابي أطلق سراحه من سجن فلسطيني، وكل والدة تتمنى أن يكبر ابنها أو ابنتها لقتل اليهود، تقوض تلك الرؤية وتؤذي القضية الفلسطينية وقضية السلام.

ونقول للمجتمع الدولي، مرة أخرى، إننا يجب أن نوضح جيدا أنه لا يمكن التغاضي عن الإرهاب. والتركيز يجب أن يكون – ولا يمكن إلا أن يكون – على التحريم الكامل للإرهاب كوسيلة لبلوغ الأهداف السياسية. وإذا كنا جادين بشأن الحرب على الإرهاب، فيجب أن ندينه حيثما يولد. وأي حافز نعطيه للقيادة الفلسطينية لنبذ الإرهاب كاستراتيجية عندما نتغاضى عن الإرهاب ونركز انتباهنا على أولئك الذين يدافعون ضده بدلا من أولئك الذين يمارسونه؟ وأي قوة خطرة نعطيها للمتطرفين في سائر أنحاء العالم إذا أعطيناهم الانطباع بأن طرقهم القاتلة يمكن أن تنجح؟

ولقد أظهرت الأحداث أن الضغط الدولي على القيادة الفلسطينية لوضع حد للإرهاب يمكن أن يعطي النتائج المرجوة. ويمكن إقناع الرئيس عرفات، بأن يكافح الإرهاب بقوة شرطة قوامها ٤٠ ٠٠٠ فرد. لكن لكي يحدث ذلك، ولكي يكون هناك فرصة لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يجب أن تكون الرسالة الموجهة إلى الرئيس عرفات واضحة وشاملة وصارمة.

دعنا نأمل، على الأقل، بأن يستجيب الشعب الفلسطيني بنفسه إلى هذه الدعوة ويطالب زعماءه بالالتزام بمسؤولياهم الأساسية أخيرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تركيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد جنغيزير (تركيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تود إيرلندا أن تعرب عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل إسبانيا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

ومن المستحيل الآن أن نبالغ في خطورة الموقف في الشرق الأوسط. فهي تشكل، بكل ما في الكلمة من معنى، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولرفاه وأمن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وشعوب المنطقة.

في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، أكد المجلس، قبل أسبوعين فقط، رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان – إسرائيل وفلسطين – جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ومنذ اتخاذنا لذلك القرار، شهدت الحالة في المنطقة تدهوراً خطيراً. فأعمال العنف وإثارة الرعب والاستخدام المفرط للقوة العسكرية قد أوجدت دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد، والانتقام والانتقام المضاد. ومن الواضح تماماً أن الطرفين قد أصبحا الآن في مأزق لا يمكنهما الخروج منه بدون مساعدة خارجية.

لقد أصدر رئيس وزراء أيرلندا، السيد برتي إيهرن، في وقت سابق من هذا اليوم بياناً ناشد فيه الحكومة الاسرائيلية والسلطات الفلسطينية وشعبيهما التخلي عن الصراع . ودعا رئيس الوزراء إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وإلى إنهاء التحرش الإسرائيلي بالرئيس عرفات.

ودعا السيد إيهرن إلى إنهاء جميع أنواع العنف والإرهاب، وأدان بأشد لهجة ممكنة الهجمات المستمرة التي يتعرض لها المدنيون الإسرائيليون. ودعا جميع الأطراف المعنية إلى إعلان وقف فوري لإطلاق النار والشروع في تنفيذ مقترحات تينيت وميتشيل، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

وينبغي لي أن أضيف أن رئيس الوزراء إيهرن قد أبلغ الرئيس عرفات بموقفه هذا مساء اليوم أثناء مكالمة هاتفية أجراها معه. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة غير المقبولة التي وضع فيها الرئيس عرفات، وناشده أن يفعل كل ما في وسعه، رغم القيود المفروضة عليه، للحيلولة دون وقوع المزيد من العنف.

وتدين أيرلندا بشكل كامل الهجوم الإرهابي الذي وقع في نتانيا وغيره من الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين الإسرائيليين. فهذه الأعمال، حسبما جاء على لسان أميننا العام في كلمته أمام المجلس، لا تؤدي إلا إلى هدم احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. ولابد لأعمال الإرهاب هذه أن تنتهي على الفور.

وينبغي أن يكون من الواضح تماماً الآن لجميع الأطراف، وهذا أضعف الإيمان، أنه لا يمكن إيجاد حل عن طريق الإرهاب أو غيره من أشكال العنف أو من خلال العمل العسكري. و ترى أيرلندا أن الأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في الوقت الراهن، بما في ذلك ما تقوم به في رام الله، خطيرة للغاية، وتفتقر إلى الحكمة. فهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى زيادة الشعور بالمرارة والبغض في أوساط الشعب الفلسطيني، أياً كانت الاستفزازات التي دعت إليها.

إن الرئيس عرفات هو الشخص الوحيد الذي يمكن لإسرائيل التحاور معه في أي عملية حوار تؤدي إلى إنهاء العنف والتفاوض بشأن تسوية سياسية، وسيظل كذلك. ولا يمكنه أن يؤدي هذا الدور إذا منعته من ذلك أعمال الإهانة والإذلال التي لا مبرر لها والعزلة المادية المفروضة عليه.

ويمثل قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) السبيل الوحيد لإحراز تقدم، وذلك بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف وتعاون الجانبين في تنفيذ خطة عمل تينيت والتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل. ويعمل المجتمع الدولي والأمين العام ومجموعة الأربعة والجنرال زيني في إطار بعثته الحالية جميعاً على المساعدة في كسر دائرة العنف المأساوية

الراهنة. بيد أنه لا بد للخروج من هذا الطريق المسدود من إفساح المجال أمامهم للمساعدة ولا بد من الإصغاء لهم.

ويهيب وفدي بالقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية أن تبتعدا الآن عن حافة الهاوية وتتفقا على وقف إطلاق النار فوراً ودون شروط. وثمة بوادر تبعث على الأمل. فالاقتراحات التي قدمها أمس قادة الجامعة العربية تمثل تطوراً هاماً وإيجابياً للغاية، وفقاً لما أكده الأمين العام الليلة. ولكن بدون إبداء الطرفين لضبط النفس والإرادة السياسية الفائقة فلن تخرج الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي أو القادة الإقليميون عن كونها مجرد جهود مبذولة، ومجرد آمال معقودة وسط دوامة من العنف الجامح الذي لا يمكن السيطرة عليه.

والأمر الذي يتحتم عمله الآن على الفور هو إنهاء العنف. وثمة حاجة ملحة بعد ذلك، عملاً بروح القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، لأن يعترف الطرفان بأن عملية السلام تنطوي بالضرورة على شراكة وأن الطرفين لا يمكنهما أن يتعلما التعايش معاً بسلام في نهاية المطاف إلا عن طريق إجراء مفاوضات سياسية وإبرام تسوية سياسية.

وعلى الطرفين أن ينهضا الآن لمواجهة التحدي المتمثل في إنهاء العنف وبناء السلام. أما نحن، سائر المجتمع الدولي، فيجب ألا ندخر وسعاً في اتخاذ أي إجراء للمساعدة على وقف هذه المسيرة التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى كارثة، وفي مساعدة الطرفين على البدء من جديد في عملية الحوار والمفاوضات.

وعلى كل من بوسعهم مد يد العون للطرفين من أجل الخروج من هذه الأزمة الخطيرة أن يواصلوا مساعيهم تحقيقاً لهذا الهدف.

السيد أبوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن ترحيبه بعقد هذه الجلسة العلنية الطارئة فيما يتعلق بالحالة الخطيرة في الشرق الأوسط. وغني عن القول أن تدخل الأمين العام قد ساعد على عقدها. وتدل الهجمات الانتحارية التي تشنها بعض الجماعات الفلسطينية والهجوم الذي يشنه الجيش الإسرائيلي على مقر الرئيس عرفات على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بعمل عاجل ومنسق والتنفيذ غير المشروط للقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ويجب على المجلس وهو يمارس مسؤولياته في هذا الصدد أن يؤكد من جديد صموده على الولاء للتصور الذي يتمثل في وجود دولتين هما فلسطين وإسرائيل، وفي تعايشهما جنباً إلى جنب داخل حدود معترف بها وآمنة.

وفي رأينا أنه لا يمكن الفصل بين مسألة الأمن وبين التسوية السياسية لهذا الصراع. ومن ثم فإن وفدي يطلب إلى الرئيس عرفات ورئيس الوزراء شارون أن يحترما وقف إطلاق النار وأن يلتزما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويحيط وفدي علماً باعتماد مؤتمر قمة بيروت خطة سلام ترمي إلى تسوية الحالة في الشرق الأوسط بوجه عام. وتتمثل هذه الخطة في مخطط للأرض مقابل السلام، ومن شأنها في رأينا أن تؤدي إلى العودة إلى مائدة التفاوض.

ومن هذا المنطلق، لن يدخر وفدي وسعاً لإفساح المجال أمام قيام مجلس الأمن بإعداد إجراء مشترك وعناصر لتسوية الصراعات الشاقة التي تواجهنا جميعاً.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به سفير إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

إن الحالة في الشرق الوسط بالغة الخطورة. وقد أعربت السلطات العليا في فرنسا اليوم عن أعمق معاني القلق الذي يساورها نظراً للمنعطف المأساوي الذي اتخذته الأحداث. وتدعو فرنسا إلى الوقف الفوري لجميع أشكال

العنف والإرهاب، وإلى توقف جميع الأعمال القتالية وإبرام وقف لإطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون إبطاء.

ونطلب إلى الرئيس عرفات أن يتخذ جميع المبادرات الضرورية لوضع حد للعنف ولأعمال الإرهاب. ونطلب إلى رئيس الوزراء شارون أن يقوم دون إبطاء بإنهاء العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، وعليها البدء في الانسحاب.

ولا شيء يمكن أن يبرر قتل المدنيين الأبرياء. وينبغي إدانة هجوم نتانيا وهجوم القدس اليوم مع الاستنكار الشديد. فالهجمات الإرهابية، كما أشار الأمين العام مراراً، منفرة من الوجهة الأخلاقية وبغيضة. ونعرب عن تعاطفنا وعميق تعازينا لجميع الضحايا ولأسرهم.

وتقع على عاتق السلطة الفلسطينية مسؤولية عمل كل ما في وسعها لمكافحة الإرهاب، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إذا قُيدت قدراتها وعُمل على إضعافها. فليس في وسع ياسر عرفات أن يتصرف ما لم تتح له الوسائل التي يتصرف بها.

والسلطات الفرنسية مقتنعة بأن رد فعل رئيس الوزراء شارون وحكومته على تلك الهجمات يؤدي إلى حلقة كارثية من العنف والاستخدام الجامح للقوة، وفرض العقاب الجماعي على شعب بأكمله يتعرض للحصار والإذلال، وسيشعل التصميم على اضطهاد شخص ياسر عرفات الذي هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني نيران عنف متصاعد بلا نهاية. هذه الأعمال غير مقبولة.

الأعمال التي بدأت صباح اليوم في رام الله وفي عدة مدن أخرى في الضفة الغربية لا بد أن تتوقف. ولا بد أن تبدأ القوات الإسرائيلية في الانسحاب. ولا بد من حماية السلامة الجسدية والأمان الشخصي لرئيس السلطة الفلسطينية، وإعادة حرية الحركة الكاملة له. ولا يوجد ما يبرر الأعمال التي تُرتكب ضد مؤسسات إنسانية وطبية والموظفين فيها، وخاصة ضد سيارات الإسعاف. ولا بد من ضمان إمكانية حصول الجميع على الرعاية الطبية وخدمات الطوارئ الطبية.

لقد قالت فرنسا، ونكرر ذلك، إنه لا يمكن تحقيق السلام بقوة السلاح. لا يوجد حل عسكري. والتمسك بالنهج الأمني فقط وهم وفخ. إذ ستبقى الحالة في طريق مسدود ما دامت الحكومة الإسرائيلية ترفض الدخول في مفاوضات سياسية، بموازاة تدابيرها العسكرية، تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وديمقراطية. لا بد من معالجة النواحي الأمنية وتسوية المسائل السياسية بشكل مباشر. الإرهاب يجب أن يكافَح كما لو لم تكن هناك مفاوضات سلام؛ ومفاوضات السلام يجب أن تجري كما لو لم يكن هناك إرهاب.

لقد رحبت السلطات الفرنسية العليا ببيان مؤتمر القمة العربية الذي اعتُمد أمس في بيروت، وعنوانه مبادرة سلام عربية، والذي ألهمته مقترحات ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله. البيان إسهام تاريخي في المستقبل السلمي للشرق الأوسط. وهو يحدد فرصة تحقيق سلام شامل ودائم يرتكز على تطبيع العلاقات بين جميع الدول العربية وإسرائيل مقابل إنهاء كامل للاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي استُولي عليها في عام ١٩٦٧، وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وبالنسبة للمستقبل الفوري، تدعو فرنسا الطرفين على وجه السرعة إلى إظهار الحكمة. إن زعماء كلا الطرفين يتحملون مسؤولية أساسية عن وضع حد لتصعيد العنف ومتابعة تحقيق السلام. ويجب أن يساعدهم المجتمع الدولي في

تحقيق ذلك. وإننا نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف ونشجعها؛ وينبغي مضاعفتها. ونأمل أن تعود الولايات المتحدة للانخراط فيها مرة أخرى. الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور نشط على نحو متزايد، خاصة في إطار ''المجموعة الرباعية''، التي تواصل بذل جهودها في المنطقة بلا كلل.

لقد اعتمد مجلس الأمن قبل أسبوعين القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي طالب، ضمن أمور أخرى، بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف. ذلك القرار لا بد من تنفيذه. ولا يجوز أن تكون للسلاح الكلمة النهائية؛ ولا بد من العودة إلى طريق التعقل وطريق السلام. ولا بد لمجلس الأمن في هذه الظروف المأساوية أن يذكِّرهم بذلك بشدة.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العلنية في مثل هذا المهلة القصيرة. وأود أن أعرب عن التقدير لحضور الأمين العام وأن أشكره على البيان الجيد جدا الذي أدلى به. ويؤيد وفدي ذلك البيان ويدعمه تماما.

من الواضح أن الحالة في الشرق الأوسط خرجت عن نطاق السيطرة. ولقد سنحت لنا هنا الفرصة في مناسبات عديدة لكي نقول إن الدائرة المغلقة للعنف الجامح لا يمكن أن تؤدي إلا إلى حرب شاملة في الشرق الأوسط. وأعمال الإرهاب التي أصابت مدنيين إسرائيليين أبرياء، وما تبعها من أعمال عسكرية إسرائيلية ضد مقر الرئيس عرفات في رام الله، تأخذنا بخطى سريعة نحو حرب شاملة. لذلك يتسم قيام مجلس الأمن بأهمية قصوى بالعمل بشكل جماعي يعيد الطرفين إلى رشدهما.

وأود أن أعرب بأشد لهجة عن إدانة وفدي لجميع أعمال الإرهاب، خاصة المقترفَة ضد المدنيين الأبرياء.

تجري هذه الأحداث في وقت اعتمد فيه مؤتمر القمة العربية في بيروت مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله؛ وتوفر تلك المبادرة الأمل في رؤية النور بعد ليل حالك طويل. وهي أحداث تأتي في وقت كان فيه مجلس الأمن قد اعتمد للتو القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، طارحا رؤية لدولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ولقد قال الأمين العام وأحسن القول، في بيانه للصحافة اليوم وفي بيانه بهذه القاعة قبل وهلة، إن من ارتكبوا أعمال الإرهاب الأخيرة فقتلوا مدنيين أبرياء، إنما هم متطرفون وأعداء للسلام. ولكننا نتساءل ما إذا كانت الأعمال التي قام بها رئيس الوزراء شارون، الذي يزعم، ومعه آخرون عديدون، أنه يعمل دفاعا عن النفس لحماية بلده ومواطنيه، ستضع حدا للأنشطة الإرهابية أو يمكنها أن تفعل ذلك. حقيقة الأمر هي أن الاستخدام المفرط للقوة ومحاصرة العديد من المدن ومقر الرئيس عرفات سوف يتسببان في أن تتخذ هذه الأعمال الإرهابية – التي يعتبرها الفلسطينيون، كما يعلم كثيرون، أعمالا استشهادية – أبعادا أكبر، بدلا من كبح جماحها.

لا يمكن للمرء أن يتوقع من زعيم أن يمارس السيطرة على شعبه عندما يكون هو نفسه تحت الحصار وعندما يتعرض هو نفسه لأسوأ أشكال الإذلال.

في البيان الذي أصدره اليوم وزير خارجية موريشيوس إلى الصحافة، قال إن موريشيوس هالها تصعيد العنف والأعمال الإسرائيلية ضد الرئيس عرفات، التي نعتبرها من أعمال الاستفزاز. ودعا الوزير الطرفين والزعيمين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على التوصل إلى تنفيذ خطة 'تينيت' وتوصيات تقرير 'ميتشيل'.

القرار الأحمق بمهاجمة مقر الرئيس عرفات في رام الله وقرار رئيس الوزراء شارون بعزل الرئيس عرفات قراران غير

مقبولين ومروعان وطائشان تماما. لقد ذكر رئيس الوزراء شارون مؤخرا أنه نادم على التزامه في وقت سابق بعدم إيذاء الرئيس عرفات؛ إن هذا الإذلال للرئيس عرفات ستترتب عليه عواقب وخيمة جدا بالنسبة إلى عملية السلام، وهو على الأرجح سيزيد من غضبة الفلسطينيين.

لقد قال اليوم وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد باول، إن الرئيس عرفات هو زعيم الشعب الفلسطيني وإن زعامته تكتسب الآن أهمية أكبر في محاولات إيجاد مخرج من هذه الحالة المأساوية. وإننا نتفق مع هذا التقييم ونؤيده بالكامل. ولذلك من المهم للغاية أن يتم تعزيز مركز الرئيس عرفات بدلا من إضعافه. واسمحوا لي أن أقول أيضا إن الرئيس عرفات يبقى، في رأي وفدي، المحاور الوحيد الذي يمكن لإسرائيل أن تتفاوض معه على السلام. إننا ندعو رئيس الوزراء شارون والرئيس عرفات إلى التخلي عن العنف واتخاذ الخطوة الشجاعة التي تأخذهما إلى طاولة المفاوضات. فلا يمكن أن يكون هناك سلام ما لم يستأنف الزعيمان المفاوضات التي تؤدي إلى تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ونؤيد تأييدا تاما الأعمال التي يقوم بها الفريق أول زيني والمبعوثون الخاصون الآخرون، ونأمل بإخلاص ألا تعرقل الأحداث الأخيرة الجهود التي يبذلونها.

ونعتقد بأن الوقت قد حان كي ينظر مجلس الأمن في سبل ووسائل ترجمة الرؤية الواردة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) إلى واقع ملموس. ونقترح إنشاء فريق خاص يتألف من قادة عالميين ذوي نفوذ. وسيعمل هذا الفريق مع الأمين العام من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، حسبما ينص قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، واستنادا إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيتكلم الممثل الدائم لاسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت متأخر من هذه المناقشة، وأوافق تماما على البيان الذي سيدلي به.

قرار مجلس الأمن بأن يجتمع في جلسة طارئة في هذه الليلة قرار صائب. فالحالة حرجة للغاية بالنسبة لملايين الأشخاص الذين يعيشون في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. وينبغي أن يستفيد الإسرائيليون والفلسطينيون بآراء المجلس، والأمين العام؛ الذي أُعرب له عن امتناني البالغ على البيان الذي أدلى به في بداية مناقشة الليلة؛ وكذلك آراء عامة الأعضاء في هذه الجلسة.

وينص قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) على العناصر الرئيسية لطريق المستقبل. لقد جاء هذا القرار دليلا واضحا على إرادة المجلس وينبغي العمل وفقا لما ورد فيه. وتتضمن العناصر الرئيسية رؤية لمنطقة بها دولتان - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها؛ والوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب، والاستفزاز، والتحريض والتدمير؛ وتدعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تينيت وتوصيات تقرير ميتشيل، بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سلمية. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا صريحا القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولا بد أن يتخذ الطرفان كلاهما إجراءات لضمان ترجمة هذا القرار إلى واقع ملموس.

وحسبما قال الأمين العام في وقت مبكر اليوم، فإن الخروج من هذه الحلقة المتصاعدة والمفرغة من أعمال الانتقام والعنف المضاد يتمثل في تحرك الطرفين كليهما قدماً في أسرع وقت ممكن، وفقا لتوصيات ميتشيل، لتحقيق رؤية الدولتين الواردة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونحن، على

غرار ما قاله آخرون تكلموا الليلة، نؤيد الجهود التي يبذلها في الوقت الحاضر الفريق أول زيني، والأمين العام، والاتحاد الأوروبي، وآخرون لمساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام.

لقد قدم مؤتمر القمة العربي، الذي عُقد في بيروت في وقت مبكر من هذا الأسبوع فرصة جديدة. ونرحب باعتماد مؤتمر القمة لمبادرة ولي العهد الأمير عبد الله، ونحث إسرائيل على الاستجابة للتأكيدات التي قدمتها الدول العربية بشأن أمن إسرائيل في المستقبل. وبالمستطاع تحقيق سلام شامل، وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). والنتيجة التي توصلت إليها القمة العربية تعزز توافق الآراء بشأن الخطوط العريضة للتسوية. إلا أن الأحداث التي جرت في الأيام القليلة الماضية توضح أن الحاجة لم تكن قط أكبر مما هي الآن إلى ضبط النفس من جانب الطرفين كليهما. إن ضبط النفس في حالة العنف علامة على الشجاعة لا الضعف.

ولن يتحقق مستقبل سلمي لإسرائيل وفلسطين ولشعوب المنطقة كلها، إلا عن طريق التفاوض. وما زالت التسوية الدائمة بعيدة المنال على نحو يبعث على الإحباط. والحقيقة الجغرافية البسيطة تعني أن الجانبين يتعين عليهما أن يعيشا معاً في سلام. وتقتضي الضرورة ضبط النفس وممارسة فن إدارة شؤون الدولة، ولا بد من وقف جميع أشكال العنف على الفور. هذه هي الرسائل التي ينبغي أن يبعث بها المجلس إلى الجانبين في هذه الليلة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): منذ ما يزيد قليلا على أسبوعين، اتخذ المجلس خطوة هامة جدا باعتماد القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولقد أشار آخرون إلى أهميته. ذلك القرار يتضمن عددا من العناصر القيِّمة. فهو يطالب بجملة أمور منها الوقف الفوري للإرهاب والعنف. وتم تجاهل هذا الطلب من قِبَل الأشخاص الذين يعوقون الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار والعمل من أجل إقرار السلام. ومرة أخرى تعرضت للخطر إشارات التفاؤل القليلة التي تطورت في الأسبوعين الماضيين بسبب الإرهاب.

يجب أن نتوخى في مناقشتنا الليلة الوضوح التام: إن الإرهاب - أعمال الإرهاب الوحشية المتكررة، التي يرتكبها مَن يعارضون السلام ضد مدنيين أبرياء، هي التي أوصلتنا إلى الحالة الراهنة المُهلكة والخطيرة إلى أبعد حد. فالآمال الإسرائيلية والفلسطينية، على حد سواء، بمستقبل سلمي بددها هذا الإرهاب. وحسبما قال الأمين العام في وقت مبكر اليوم، مرة أخرى، إن الإرهاب الذي يستهدف المدنيين الأبرياء وجَّه ضربة خطيرة للجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي للأزمة في الشرق الأوسط. لقد أوقف الإرهابيون رؤية الشعب الفلسطيني لدولة تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ونحن نشجب أعمال الإرهاب التي ترتكبها حماس، والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى. ونؤكد من جديد مطالبتنا الرئيس عرفات بمحاكمة مرتكبي هذه الأعمال ومؤيديهم. ويتعين على كل مَن يؤيدون السلام أن يعززوا هذه الرسالة، بصرف النظر عن المنطقة التي ينتمون إليها. وليس هناك أي طريق آخر للمضي قدما.

في الأسابيع الأخيرة ظهر ما يبرر الشعور بقدر من التفاؤل المشوب بالحذر. وفي الخريف الماضي، عرض الرئيس بوش رؤياه في الأمم المتحدة لدولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة يهودية. وشاهدنا رد فعل إيجابي للكلمة التي ألقاها الوزير باول في لويفيل. واتخذت الأمم المتحدة قرارا هاما لمجلس الأمن، هو القرار ١٣٩٧

(٢٠٠٢)، الذي قدمته الولايات المتحدة. واتخذ مجلس الأمن ذلك القرار بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع وفد واحد فقط عن التصويت. والشيء الهام أن هذا القرار يتضمن رؤية للمستقبل ومخططا تمهيديا للتقدم. والقمة العربية التي عُقدت في بيروت في وقت مبكر من هذا الأسبوع، بالرغم من أنها لم تقدم حلا كاملا، فإنها وضعت رؤية قدمها الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية وأقرتها كل الدول العربية. ورحبنا بقوة بذلك. ولقد أظهر شارون رئيس الوزراء في الأسابيع الأخيرة مرونة فيما يتعلق بالشروط التي أصرَّ عليها سابقا والمتصلة بما ينبغي أن يتحقق كي يبدأ في تنفيذ خطة عمل تينيت. ولقد رحب الجانبان كلاهما بعودة الفريق أول زيني للبدء في تنفيذ خطة العمل، التي ستؤدي بعد ذلك إلى عملية ميتشيل والحل السياسي والمناقشة السياسية والتفاوض وهذا ما نأمل فيه جميعا. وقام السيد تشيني نائب رئيس الجمهورية بزيارة إلى المنطقة وكان على استعداد لمقابلة الرئيس عرفات لو أن الظروف سمحت له بذلك.

وهكذا نرى أنه كان هناك ما يبرر الشعور بالتفاؤل المشوب بالحذر. ولكن واضحين بشأن السبب الذي أوقف كل ذلك: الإرهاب من جانب الأشخاص الذين يستهدفون المدنيين الأبرياء بغرض محدد يرمي إلى تحطيم الآمال في تحقيق السلام.

وتعرب الولايات المتحدة عن بالغ قلقها إزاء الحالة الخطيرة للغاية في رام الله. ونشجب عمليات قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، تماما كما نشجب قتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء نتيجة للهجمات الإرهابية. ونفهم أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس، ولكننا نطالب رئيس الوزراء شارون وحكومته بالنظر بروِيَّة في النتائج التي ستترتب على أعمالهم. الرئيس عرفات هو قائد الشعب الفلسطيني، وقيادته الآن، وفي المستقبل، جوهرية بالنسبة لأي جهد مجدٍ لاستعادة الهدوء. لقد أوضحنا للحكومة الإسرائيلية أنه لا يجوز إصابته بأذى.

لقد أيد مجلس الأمن، وحكومتي والمجتمع الدولي رؤية تتوخى وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ولا بد من الحيلولة دون هزيمة هذه الرؤية من قِبَل أقلية ضئيلة كرست نفسها للموت والدمار فقط. هناك طريقة إيجابية للمضي قدما، ولكن لا بد من وقف حلقة العنف والعنف المضاد في الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة تؤكد على ضرورة وقف إطلاق النار، وما زال الفريق أول زيني موجودا في المنطقة وهو يشارك في هذا الجهد ذاته. وبالرغم من الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية، فإن الفريق أول سيبذل قصارى جهده كي يقنع الطرفين بتنفيذ خطة عمل تينيت للأمن وبالتحرك أكثر من ذلك من أجل استئناف العملية السياسية. ونحث الطرفين كليهما على التعاون التام مع الفريق أول زيني لإقرار وقف إطلاق النار بصورة دائمة واتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تحقق منافع ملموسة للشعبين كليهما. هذا هو الحل الوحيد للأزمة المعروضة علينا.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الاتحاد الروسي يشعر بقلق عميق لأن المواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والوضع في المنطقة برمتها أصبح يقف الآن على شفا أعنف أزمة وأقسى تصعيد، وهو ما نشهده الآن. وإن لم نكسر دوامة العنف والانتقام، بل وأعمال أكبر من العنف والإرهاب، فسيقف الشرق الأوسط عندئذ على حافة حرب شاملة جديدة.

إننا نأسف لأن أعمال الإرهاب الأخيرة وإجراءات الجيش الإسرائيلي الكاسحة جاءت على خلفية ما حدث مؤخرا - وأعني بذلك الخطوات المشجعة التي اتخذت لضمان وقف إطلاق النار وإنهاء العنف. وإننا على اقتناع بأن الذين

يبحثون عن مخرج لهذه المواجهة بين إسرائيل وفلسطين ويتطلعون إلى عودة عملية التفاوض ينبغي لهم جميعا، في ظل هذه الظروف، أن يظهروا أقصى درجات الإرادة السياسية في محاولة لتفادي مزيد من تدهور الأحوال ووضع حد لخطر حقيقي بنشوب حرب في المنطقة.

إننا ندعو قيادة السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ خطوات قوية لوضع حد لأعمال المتطرفين ومعاقبة الذين يشاركون في ارتكاب أعمال إرهابية. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى أن تتحلى بضبط النفس، وألا تلجأ إلى الانتقام الشامل، وأن تمتنع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وبهذه الطريقة، فحسب، يمكن تثبيت الأوضاع.

يجب أن يبقى الهدف الرئيسي من هذه الجهود حمل الإسرائيليين والفلسطينيين على الامتثال لـ ”خطة تينيت“ وتوصيات ”تقرير ميتشيل“، كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بشأن التسوية السياسية التي يجب أن تقوم على مبادئ القانون الدولي. وعلينا ألا نسمح بمزيد من التقويض لما تحقق بجهد جهيد خلال الشهور القليلة الماضية. وعلى الرغم من ”منطق الأزمة“، يجب ألا نهدر الزخم الذي اكتسبته فرص حفظ السلام، وبخاصة القرارات التي اتخذت في القمة العربية التي عقدت في بيروت.

وروسيا، باعتبارها أحد المشاركين في عملية السلام وعضو في رباعي الوسطاء الدوليين، ستواصل عملها المفيد مع الطرفين في سبيل التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية واستئناف المفاوضات البناءة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وصيغة الأرض مقابل السلام.

ونعتقد بأن الوضع الراهن يقتضي أن يرسل مجلس الأمن رسالة واضحة إلى الطرفين وأن يدعوهما إلى وقف إطلاق النار واستئناف حوارهما السياسي.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): استمعنا باهتمام إلى المناقشات الجارية حتى الآن. وقد استأثرت باهتمامنا خلالها تناقضات ثلاثة، أولها أن عطلة نهاية هذا الأسبوع، كما أشار عدد من المتكلمين، توافق واحدة من أقدس عطلات نهاية الأسبوع في العالم: عيد الفصح عند اليهود، الجمعة الحزينة، عيد الفصح عند المسيحيين. ويحتفل بهذه العطلة المقدسة في واحدة من أقدس البقاع في العالم. وفي هذه اللحظة، كان ينبغي أن نرى احتفالات أو تأملات من أجل السلام. وبدلا من ذلك، فإننا نرى مستوى عاليا جدا من العنف.

وهذا ليس بالوضع العادي. ونرى أنه ربما حان الوقت بالنسبة للمجلس والمجتمع الدولي أن يتأملا – وأن يتأملا مليا وبتعمق – في كيف وصلنا إلى هذه النقطة التي لا تصدق في نهاية هذا الأسبوع.

ويتمثل التناقض الثاني في أننا ربما لم نكن يوما أقرب إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط من هذا اليوم. وكما ذكر كثير من المتكلمين اليوم، فإن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) كان قرارا تاريخيا تماما. كما رأينا مؤخرا تصديق مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت على خطة السلام السعودية. وهناك العديد من الأحاديث داخل أسرة الأمم المتحدة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط – أحاديث في قاعة الجلسات العامة هذه وفي الأروقة. ويتبين من أحاديث الأروقة بوضوح أننا عندما نتكلم عما سيكون عليه شكل التسوية السلمية الشاملة، فإننا جميعا نشير إلى هذين التطورين – أي القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وخطة السلام السعودية. ومع ذلك، وبعد أن وصلنا إلى توليد كل هذا

التوافق في الآراء على الصعيد الدولي، يبدو أننا مرة أخرى نبتعد أكثر عن السلام الحقيقي.

والتناقض الثالث – مرة أخرى، من واقع ما استمعنا إليه حتى الآن – يتمثل في المدى الذي بلغته وحدة المجلس فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط في الشهور الأخيرة. وقد تجلى ذلك بوضوح شديد في اعتماد القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وكان ينبغي لمجلس أكثر اتحادا أن يقربنا أكثر من السلام، لا أن يبعدنا عنه. ولكن مجرد عقدنا لهذه الجلسة الاستثنائية في عطلة نهاية الأسبوع هذه يوضح مدى ضآلة ما للمجلس من تأثير على الوضع الحقيقي على الأرض. ونعتقد أن الوقت قد حان لأن يضطلع المجلس بمسؤولياته.

اليوم، رغم المآسي المفجعة والأخطار الهائلة التي تواجهنا، استمعنا إلى الكثير من أصوات العقل التي ترددت هنا في أرجاء هذه القاعة. وسنغافورة صوت صغير – وليس كبيرا – في المجلس. ولكننا، بصوتنا الصغير، نريد أن نضيف إلى أصوات العقل على أمل أن تترك هذه الأصوات أثرا تراكميا على مداولاتنا.

ومن هذا المنطلق، نود أن نقترح أربع نقاط على المجلس عندما يرد على آخر التطورات. أولى هذه النقاط أننا يجب أن ندين العنف بجميع أشكاله، وأن نعلن بأعلى وأوضح صوت أن العنف ليس الحل. والنقطة الثانية أنه لكي نضمن إرسال إشارة واضحة بأن العنف ليس الحل، يجب ألا نسمح للتدابير المتشددة التي يتخذها الجانبان – التدابير المتشددة التي تفضي، كما قال الجميع هنا، إلى تفاقم الوضع والأضرار، وتُخرج عملية السلام عن مسارها – بأن تملي علينا إلى أين ننطلق من هنا.

والنقطة الثالثة وجوب أن نبني على التطورات الإيجابية التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة. علينا أن نبني على القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وعلينا أن نبني على النتائج الإيجابية لقمة بيروت التي عقدت مؤخرا. وعلينا أن نضمن أن هذه التطورات الإيجابية لن تضيع هباء.

والنقطة الرابعة تتمثل في أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف – ونؤكد بأنه ينبغي له أن يتصرف – بطريقة موحدة تجاه التطورات الأخيرة. ونحن ندرك أنه في بعض الأحيان قد يصعب على المجلس أن يتخذ مواقف موحدة بشأن قضية الشرق الأوسط. ولكن ثمة طريقة للخروج وهي الاستفادة بالبيانات المتروية التي أدلى بها الأمين العام في الأسابيع السابقة، وفي هذا الصباح وفي بيانه الأخير. وقد يبدو في بعض الأحيان أنه لا يوجد حل وسط قابل للتطبيق بشأن قضية الشرق الأوسط. ولكن البيانات المتروية والمتوازنة إلى حد كبير التي أدلى بها الأمين العام توضح بأن بإمكاننا أن نطور حلا وسطا، ويحدونا الأمل أن يبني مجلس الأمن على بيانات الأمين العام.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. لقد خرجت الحالة عن نطاق السيطرة، حسبما تدل على ذلك الأحداث التي وقعت مؤخرا. ونشجب بقوة أعمال الإرهاب المروعة التي حدثت في نتانيا والأعمال التي ارتكبت مؤخرا وتسببت في موت عدد متزايد من المدنيين. وبصدد شجبنا لهذه الأحداث، تراودنا الشكوك حول استخدام إسرائيل المفرط للقوة بصورة غير متناسبة ونحن نرفض ذلك. فالأعمال التي قامت بها القوات المسلحة الإسرائيلية في رام الله لا تسهم بأي طريقة لا في استهلال عملية تمهد الظروف لتحقيق الأمن ولا في إيجاد حل سياسي لهذه الدوامة من العنف.

ونعرب عن اعتقادنا الراسخ، حسبما قال الأمين العام، بأن هذا التصاعد يعطي المتطرفين ذرائع جديدة، ويعزز قضيتهم بطريقة غير مقبولة. إن السياق السياسي

الضروري لوضع حد لهذه الحلقة من العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تطور بصورة مؤاتية في الأيام الماضية. وهناك بعض الأحداث السياسية الجديرة بدعمنا، لأنها تقدم أكبر سبب ملموس يحمل على الأمل في توجه الحالة في الاتجاه الذي نريده جميعا. ونحن نشير، أولا، إلى نتيجة القمة العربية في بيروت، التي حددت رؤية لحل محدد للصراع. ونشير أيضا إلى الدور الذي يقوم به الفريق الرباعي، وبخاصة، الأهمية السياسية التي نعلقها جميعا على أنشطة الفريق أول أنطوني زيني، المبعوث الخاص للولايات المتحدة. وثالثا، نود أن نشير إلى سريان مفعول خطتي ميتشيل وتنيت وتسليم المجلس بأنهما تشكلان حلين ممكنين لدوامة العنف. ورابعا، نشير إلى القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي اعتمد في ١٢ آذار/مارس، والذي يدل على أن الوحدة في مجلس الأمن تُحدث بالفعل أثرا مرجوا.

ومما يؤسف له أن التطورات الإيجابية في السياق السياسي لم تكن كافية لوقف حلقة العنف أو لتهيئة أوضاع الأمن. ولهذا، من الواضح لنا الآن أننا، بصفتنا مجلس الأمن وبصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، إذا لم نتمكن من حماية هذه البيئة السياسية، فسنواجه تصاعدا في الأحداث إلى مستويات لا نريد تصورها.

ونضم صوتنا إلى أصوات الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن وصوت الأمين العام لمطالبة الطرفين بالتوقف والامتناع تماما عن ارتكاب جميع أعمال العنف، ونطالب إسرائيل بصفة خاصة بأن تحترم السلامة البدنية للرئيس ياسر عرفات وتنسحب من الأراضي المحتلة، ولا سيما من رام الله، وبذلك نسلم بالأهمية السياسية للسلطة الفلسطينية وزعيمها بصفته المحاور الشرعي من أجل إيجاد حل محدد لهذا الصراع.

ولا بد أن تسهم أعمالنا، فرادى وجماعة، في تعزيز البيئة السياسية التي أشرت إليها سابقا ولا بد أن تشكل هذه الأعمال جزءا من جهد دولي متضافر بصورة جيدة يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار وعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

السيد أغويلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تعرب المكسيك عن رفضها بكل قوة لأعمال العنف والعدوان التي وقعت في الأيام والساعات القليلة الماضية التي أدت إلى زيادة الحالة سوءا في الشرق الأوسط، كما تعرب عن قلقها العميق إزاء تلك الأعمال.

قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي اعتمد في هذه القاعة منذ أقل من شهر، قرار واضح. هذا القرار يطالب الطرفين بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير. ولقد ضرب الطرفان عرض الحائط بطلب مجلس الأمن ومناشدات أخرى كثيرة من المجتمع الدولي. ولا يجوز التسامح إزاء هذا التجاهل. لقد سيطر التطرف على الحالة. الأعمال الانتحارية التي نفذها المقاتلون الفلسطينيون في نتانيا وبيت المقدس، والتي أودت بحياة مدنيين إسرائيليين أبرياء أثناء عطلة عيد الفصح المسيحي وعيد الفصح عند اليهود، يُعبر عنها بذات العبارة التي قالها الأمين العام، بأنها أعمال بغيضة. وليس ثمة ما يبررها.

وتعرب المكسيك عن إيمانها بقضية الشعب الفلسطيني وتؤكد اليوم من جديد ذلك الاعتقاد. ونحن على يقين بأن التاريخ سوف يسجل مكانا لدولة فلسطينية، ونعتقد اعتقادا راسخا، حسبما ينص القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بأنه لا بد أن تتمكن دولة فلسطينية ودولة إسرائيل من العيش جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. غير أنه ليس بالمستطاع ترجمة هذه الرؤية إلى

حقيقة واقعة عن طريق الإرهاب والعدوان ضد المدنيين الأبرياء، فهؤلاء المدنيون أنفسهم هم من يتعين على الفلسطينيين أن يعيشوا معهم في سلام.

وتؤيد المكسيك أيضا حق إسرائيل وطلبها في العيش ضمن حدود آمنة. ونعتقد بأن الحدود الآمنة ليست حدودا محصنة. وليست حدودا من الكراهية، ولكن حدودا من السلام والتفهم. ولا بد من تفهم الأمن وتحقيقه في الشرق الأوسط، بتجاوز المفاهيم والتدابير العسكرية. وليس ثمة ما يبرر استخدام إسرائيل للعنف على نحو غير متناسب وعقيم وحصارها للسكان المدنيين ومقر السلطة الوطنية الفلسطينية. إسرائيل على خطأ، وهناك دليل لا يمكن إنكاره إذا اعتقدت إسرائيل أن السلام يمكن تحقيقه بالنار -- النار التي، حسبما قال الأمين العام مرارا وتكرارا، ستتحمل مسؤوليتها السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على قدم المساواة.

ومن الضروري احترام السلطة الفلسطينية اليوم أكثر من أي وقت مضى، لأن إسرائيل يجب أن توقع اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، على السلطة الفلسطينية أن تمنع بفعالية واستمرار أية أعمال انتحارية أخرى يقوم بها متطرفون فلسطينيون، وعليها أن تنبذ العنف. وعلى القوات الإسرائيلية ألا تمضي أكثر من ذلك. وأفضل عمل تقوم به القوات الإسرائيلية هو الانسحاب الآن من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله.

لقد أعاد المجتمع الدولي هذا القول مرارا وتكرارا، ولكن أحدا لم يستجب بعد لندائه المتمدن أو لم يحترم هذا النداء أو أي قرار آخر لمجلس الأمن. الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء لا يحترمون بعضهم بعضا، وهم مقصّرون في حق شعبيهما والمجتمع الدولي. لذلك، تشاطر المكسيك الأمين العام دعوته الطرفين إلى اتخاذ تدابير لا يستطيع أن يتخذها سوى قادة فعّالين لتحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، تؤمن المكسيك بخطة ''تينيت'' وتعتبر أن توصيات ''ميتشيل'' في تقريره توفر المسار الذي لا يستطيع الطرفان بعد الآن التأخر في سلوكه. والرأي العام العالمي لديه توقعات كبرى إزاء الجهود التي يبذلها مؤخرا المبعوث الخاص للولايات المتحدة بغية تحقيق وقف لإطلاق النار وإعادة إطلاق عملية الحوار. ويجب مواصلة بذل تلك الجهود ولا يسعها أن تفشل.

إن مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية في بيروت، ولا سيما قبوله المبادرة السعودية التي توفر لإسرائيل ترتيبا سلميا مع جيرانها، أحيى آمال الذين يؤمنون ببناء جسور التفاهم بين العرب والإسرائيليين. ونأسف لأن هذه الجهود لم تلق صدى طيبا لدى المسؤولين مباشرة عن ممارسة القيادة والتصرف بحكمة.

وأمس بالتحديد، أعرب الرئيس عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، عن قبوله وقف إطلاق النار، بيد أن كلماته لا تكفي. وأعربت إسرائيل بدورها عن نيتها تحقيق السلام، بيد أن أعمالها تناقض كلماتها. الطرفان واقعان أسيرين لمنطق العنف المتطرف والانتقامات والترويع. هذا هو منطق الحقد والموت والدمار. فلا مخرج لهذا المنطق؛ إذ لا نهاية له.

وعلى الطرفين أن يبذلا جهدا لكسر هذه الحلقة المفرغة. فإيماءة سخاء أو حُسن تصرف أو ضبط للنفس يمكنها أن تسبب إيماءة مماثلة لدى الطرف الآخر. وغُصن الزيتون من جانب يمكنه أن يؤدي إلى تفاهم. وعلى أحد الطرفين أن يخطو الخطوة الأولى؛ وعلى أحد الطرفين أن يزرع البذار.

ويتوجب على مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات المناسبة. وإذا أريد للقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) أن يكون فعالا، على المجلس أن يتصرف بوضوح وأن يشفي أُذنيه من الصمم. وبغية تحقيق ذلك، يجب عدم ربط يدي المجلس بنقاش عقيم قائم على تبادل الاتهامات أو على التنافس حيال مَن هو الطرف المخطئ. وعلى مجلس الأمن أن يتصرف كشخص واحد. ويجب أن تتوجه أعماله صوب استكشاف آليات تجعل قراراته فعالة وتوفر دعما أصيلا وحيويا للذين يسعون حقا في الشرق الأوسط إلى نيل السلام.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): إن بلغاريا، بوصفها عضوا منتسبا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيُدلي به سفير أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد.

قبل أقل من شهر، اتخذ مجلس الأمن تقريبا بالإجماع القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). فتعززت آمال كبار في ذلك الوقت عقب حدوث تراجع في أعمال العنف في الشرق الأوسط ووجود بعض الدلائل المشجعة على الأرض. وإنني أشير إلى مهمة السيد زيني التي اضطلع بها بقوة وإلى الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي وأطراف هامة أخرى على الساحة الدبلوماسية في الشرق الأوسط. وأشير أيضا إلى مؤتمر قمة بيروت، الذي أيد خطة السلام التي أطلقها ولي العهد عبد الله.

ومع ذلك، يبدو في الوقت الراهن أن أعداء السلام لهم اليد الطولى. فالهجمات الإرهابية في نتانيا والقدس كانت انتصارا للمتطرفين. وبلغاريا تدين بشدة هذه الأعمال الإرهابية وتؤكد مجددا موقفها القاضي بالإدانة القاطعة للإرهاب من أي جهة كان ولأي سبب كان، سياسيا أو اقتصاديا أو دينيا. ومثلما قال الأمين العام في وقت سابق في بيانه البارز، فهذه الأعمال بغيضة أخلاقيا.

وبلغاريا، إذ تعترف بحق إسرائيل في الرد على الإرهاب، تناشدها ضبط النفس في الظروف الراهنة الصعبة جدا. ونناشد السلطات الإسرائيلية ألا تستعمل العنف، ولا سيما احترام السلامة الجسدية وحرية الحركة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، زعيم الشعب الفلسطيني المنتخب ديمقراطيا. فهو يظل المحاور في العملية السياسية بأكملها.

وفي ظل هذه الظروف، كلمة السر لكلا الطرفين يجب أن تكون ''ضبط النفس'' وفي هذا الصدد، أوافق المتكلمين السابقين على أن خطة ''تينيت'' وتوصيات لجنة ''ميتشيل'' هما السبيل المفضي إلى حل الأزمة الراهنة. وأشير مرة أخرى إلى القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي لا يعتبر هاما لتأييده رؤية الدولتين تعيشان في سلام وأمن في الشرق الأوسط فحسب، وإنما يعتبر هاما أيضا لمجلسنا الذي ما فتئ يتصرف بالإجماع حيال مسألة الشرق الأوسط.

ووفدي مستعد لمواصلة العمل في سبيل وحدة المجلس إزاء مسألة الشرق الأوسط، لأن الوحدة وحدها هي التي توفر الحل الدائم لمشاكل تلك المنطقة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد تصاعدت حدة الصراع بين إسرائيل وفلسطين، وتدهورت الحالة هناك إلى درجة بالغة الخطورة. وقد أعربت الحكومة الصينية في هذا الصدد عن عميق قلقها وانشغالها. فنحن ندين الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين، إذ أن أعمال العنف هذه التي ترتكب على يد بضعة أفراد تتعارض مع آمال الشعب الفلسطيني في تحقيق السلام والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للعمل على إقراره هناك. إلا أن ما يثير الجزع أشد من ذلك هو الهجمات العسكرية الواسعة النطاق التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، والتي تعرض فيها مقر الرئيس عرفات للهجوم وأصيب فيها حراسه، ولقي مدنيون فلسطينيون أبرياء

مصرعهم. فهذه الأعمال، كما أشار البعض في تعليقاتهم، ليست سوى إعلان حرب على فلسطين، الأمر الذي سوف تترتب عليه عواقب وخيمة للغاية.

وقد أشار الأمين العام، السيد عنان، بمنتهى الحكمة إلى أن تدمير السلطة الفلسطينية لن يؤدي إلى أي سلام؛ بل سيزيد المنطقة اقتراباً من حافة الحرب، ونحن نعارض وندين العدوان الوحشي الذي تشنه إسرائيل ضد فلسطين، وندعو إسرائيل إلى أن توقف أعمالها العسكرية على الفور، وأن تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أظهرت الأحداث مراراً وتكراراً أن مواجهة العنف بالعنف لا تساعد على حل الأمور، بل ستؤدي إلى تصعيد حالات التوتر وإشعال جذوة الكراهية بين الجانبين.

وقد اعتمد مؤتمر قمة الجامعة العربية، الذي اختتم أعماله لتوه، خطة سلام عربية مستوحاة من الاقتراح السعودي لإقرار السلام في الشرق الأوسط، الذي يسّر وساهم في الجهود الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة. وقد أعرب القائد الصيني والحكومة الصينية عن التقدير والتهنئة في هذا الصدد.

وقد ذكر الأمين العام في بيانه اليوم أن مؤتمر القمة قد فتح باباً جديداً للسلام. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك بالطبع إسرائيل وفلسطين، أن يغتنم هذه الفرصة الجديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات عملية للتعاون مع جميع مبادرات السلام. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للأمم المتحدة ولمجلس الأمن على وجه الخصوص أداء دور أكثر نشاطاً وفعالية للحيلولة دون تصاعد الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى حد المواجهة الكاملة. فلا بد من استعادة السلام في هذه المنطقة. إذ لا يمكن بدونه أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب. وتحقيقاً لهذا الهدف، لا بد من تنفيذ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ونحن نناشد إسرائيل وفلسطين بشدة أن تمارسا أقصى درجات ضبط النفس وتقوما فوراً بوقف جميع أعمال العنف، وأن تعودا إلى مائدة التفاوض وتعملا مع المجتمع الدولي على تعزيز قوة دفع السلام في الشرق الأوسط.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون أن تهنئكم يا سيدي الرئيس على عقدكم جلسة المجلس هذه بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب جامعة الدول العربية. ونحن نرحب اليوم بوجود الأمين العام بيننا، ونشيد من جديد بجهوده التي لا تعرف الكلل من أجل إحلال السلام عامة، وفي الشرق الأوسط خاصة. ونوجه إليه الشكر على بيانه الهام الذي اتسم بالتوازن وتضمن من النقاط ما يتناسب مع القضية الهامة قيد النظر وهي السلام وما يواجهه من تهديد خطير في الشرق الأوسط. و تشاطر الكاميرون الأمين العام آراءه.

في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، قد اتخذ مجلس الأمن، بناء على مبادرة من الولايات المتحدة، القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وكان هذا قراراً تاريخياً بسبب الأحكام الأساسية التي اشتمل عليها. فقد حدد رؤية لمنطقة يمكن فيها لدولتين، هما فلسطين وإسرائيل، العيش جنباً إلى جنب ضمن حدود معترف بها وآمنة، ودعا إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، وتنفيذ خطة تينيت والتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل، بغية استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية.

وتؤيد الكاميرون هذا القرار تأييداً كاملاً، نظراً لأن أحكامه تتماشى مع ما كنا نؤمن به دائماً. ولقد عقدنا

ولا نزال آمالاً كبيرة على هذا القرار. ومن دواعي الأسف أن الحالة السائدة الآن في الميدان، التي كانت مبرراً لعقد هذه الجلسة يمكن أن تحيد بنا عن الروح التي التزمنا بها. فهذه الحالة تثير قلقنا وتحزننا كثيراً، ولا سيما وقد جاءت في الوقت الذي صدرت فيه عن مؤتمر قمة بيروت الذي عقدته الجامعة العربية إشارة قوية إلى عملية السلام، عن طريق إقرار الخطة التي اقترحتها المملكة العربية السعودية.

وقد أدت الآن دائرة العنف والانتقام الجديدة التي نشهدها في المنطقة إلى تحطيم جميع آمالنا. ومن الواضح للكاميرون أن الإرهاب لا يمكن قبوله تحت أي ذريعة. ونود أن نؤكد من جديد هنا إدانتنا لأعمال الإرهاب، ولا سيما تلك التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء، ولا بد أن نشجع الطرفين على العودة إلى طريق التفاوض المفضي إلى سلام دائم.

ولغاية التفاوض لا بد من أن يعترف كل من الطرفين بالطرف الآخر ويبدي تجاهه القبول والاحترام. فهذا شرط أساسي لا غنى عنه، يدفعني إلى السؤال التالي. هل مما يتماشى حقاً مع الروح الجديدة التي نرغب في رؤيتها في عملية السعي لإيجاد السلام في الشرق الأوسط تلك التدابير المتمثلة في فرض الحصار وشن الهجمات والإجراءات التي تعوق ممارسة السلطة الفلسطينية لأنشطتها العادية؟

ولا بد من الإشارة إلى أن السلام في الشرق الأوسط يعني إقامة دولة فلسطين والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وقد أكدت الكاميرون دائماً أن هذا ينطوي على قيام الطرفين بتنفيذ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) على وجه الدقة، والقيام فوراً بتطبيق المبدأ الأساسي المتمثل في مبادلة الأرض مقابل السلام.

وهذه هي العناصر والشروط اللازمة لإقرار السلام العادل والدائم.

ولهذا، بالإضافة إلى تدهور الحالة وبسببها، يتعين على مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى، أن يُنهي صمته الأخرس وأن يؤكد اليوم من جديد بقوة على القرار ١٣٧٩ (٢٠٠٢) وأن يدعو إلى تنفيذه بدون تأخير. وهذا ما تتوقعه شعوب الأمم المتحدة التي تعيش في الشرق الأوسط من مجلس الأمن.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يؤسفني، سيدي الرئيس، أن أبدأ بأن هذا اليوم هو يوم الجمعة الحزينة، وبالفعل هي حزينة كل الحزن، لقتل العديد من الفلسطينيين والهجوم على رئيس السلطة الفلسطينية في مقر إقامته وتدمير هذا المقر.

وتعكس استجابة مجلس الأمن الفورية لطلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة للمجلس لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، الحرص على التصدي لأعمال القتل والتدمير التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ونأمل أن يكون هذا الاجتماع فرصة جديدة أمام المجلس لوضع إصبعه على الجرح الفلسطيني الذي ما انفك تنزف دماؤه منذ نصف قرن وليس فقط بالأمس أو اليوم، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي والتنكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. هذا العدوان ليس الأول من نوعه بل هو حلقة في سلسلة من الحلقات الإرهابية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني.

وإذا كنا حريصين فعلا على إدانة الإرهاب فيتعين على هذا المجلس أن يدين الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل، بممارسة احتلالها وقمعها للشعب وإن أية مناقشة من قبل مجلسنا لما يجري في المنطقة بعيدا عن النظر إلى جذور مشكلة الشرق الأوسط المتمثلة في سياسات الاحتلال والقمع والقتل

الإسرائيلي، من شأنها أن تشجع إرهاب شارون كما ستعطيه أيضا الوقت اللازم الذي يساعده على الانقضاض على الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى التحرر والاستقلال كأي شعوب عبر التاريخ خضعت للاحتلال وتحررت.

وإن مَن يتحدث عن رغبة شارون في السلام إنما يتحدث عن أوهام وسراب. فهو لا يخفي نواياه وسياساته، وواضح كل الوضوح، ويريد عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة. ويريد الإبقاء على المستوطنات. ويريد طرد الشعب الفلسطيني من أرضه إذا ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

إذن لم تعد سرا كل تصرفات شارون الذي ارتكب مجازر صبرا وشاتيلا وتحدى بزيارته الاستفزازية للحرم الشريف وعبر عن أسفه لأنه لم يتمكن من قتل قيادة الشعب الفلسطيني. وهو الذي أمر بالأمس بالهجوم حتى على رئيس السلطة الفلسطينية الذي قاد عملية التفاوض في السلام إما لاحتجازه أو قتله. وقال عرفات بالأمس في مقابلة صحفية إذا كان شارون يريد قتلي أو احتجازي فإنني أريد الشهادة. وهذا يعني أنه دفع عرفات أيضا للشهادة.

إن شارون يقود اليوم أيضا سياسة التدمير والقتل والتجريف الإسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وهذا كان واضحا لمن اطلع على وشاهد الأخبار في أجهزة التلفزيون. لقد قتل شارون حتى الآن حوالي ١ ٣٠٠ من الفلسطينيين الأبرياء. وهذا بحد ذاته يشكل إبادة للجنس البشري وللفلسطينيين.

ووصف شارون بالأمس عرفات بأنه عدو. فماذا تعني كلمة عدو بمفهوم القانون الدولي؟ تعني أنه يبيح قتله. إن هذه الأعمال تستحق من مجلسنا الإدانة على غرار الإدانات التي وجهها المجلس لمجرمي الحرب في بلدان أخرى. إن ما قام به شارون يأتي رسالة مباشرة واضحة كل الوضوح وردا مباشرا على القرارات التاريخية المضيئة التي اتخذها القادة العرب في قمة بيروت ورفضا واضحا لها. وهي لم يمض عليها سوى يوم واحد فارتبطت بهذه الجمعة وكانت النتيجة هذه الجمعة الحزينة فعلا. وهذه المبادرة التي قامت بها القمة والتي قدمتها للعالم تكفل تحقيق سلام عادل وشامل مبني على أسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وحظيت بتأييد دولي كبير. وفي الحقيقة إن هذا هو الرد الإسرائيلي على المبادرة العربية.

وعلينا جميعا أن نستخلص العبر والدروس مما يحدث من مجازر ترتكب ضد الشعب الفلسطيني الذي تهاجمه إسرائيل بأحدث الدبابات والطائرات والمدافع ولا تتردد في تدمير كل ما تواجهه في طريقها من أطفال وشيوخ وشجر وأبنية، وكل ما يتحرك ويدب على الأرض.

إن الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني لا يفوقه أي إرهاب. والعرب بشكل عام يدينون الإرهاب. وإن هذا الإرهاب لا يوازيه أي إرهاب ودموية في العالم. ونرى أن من المهام الأساسية لنا جميعا في هذا المجلس الموقر المطالبة بالوقف الفوري لهذه الأعمال الهمجية الإسرائيلية إذا كنا فعلا نريد السلام في المنطقة.

وإن تواجد الدبابات والمدافع الإسرائيلية في شوارع المدن والقرى الفلسطينية لا مبرر له على الإطلاق. وبالتالي فإن على مجلسنا أن يأمر إسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من هذه المدن والقرى الفلسطينية.

إن الضمان الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويخطئ من يعتقد أن المنطق الإسرائيلي بضرورة تحقيق السلام قبل الأمن هو منطق سليم وعقلاني، لأن الأمن لا يجلب السلام - بل تحقيق السلام هو الذي يجلب الأمن للجميع. وإن مواصلة الاحتلال لا تجلب الأمن ولا السلام.

إن وفد سوريا يؤكد على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته بموجب الميثاق وأن يستفيد من هذه الفرصة ومن القرارات التاريخية التي اتخذتها القمة العربية، للحفاظ على ما تبقى من هيبته أمام شعوب العالم بشكل عام والشعب العربي بشكل خاص.

وأقل ما يمكن لهذا المجلس أن يقوم به هو توجيه إدانة مباشرة للسياسة الإسرائيلية وإجراءاتها القمعية، والمطالبة بالوقف الفوري لهذه السياسة، والاستجابة المباشرة لإرادة المجتمع الدولي في إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

لقد ثبت أن تلك القرارات التي تساوي بين الضحية والمجرم وتتساهل مع المعتدي وتبرر له مواقفه لا تقود إلا إلى المزيد من المآسي والدماء. هذه هي الرسالة التي يجب أن نعرفها جميعا. وعلينا تذكير إسرائيل بضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة بشكل خاص، ولا سيما في ضوء هذه الهجمات منذ فجر الأمس. وخصوصا أننا نرى الجرحى يموتون في الشوارع الفلسطينية اليوم دون السماح لسيارات الإسعاف بإنقاذهم.

في الختام، إن المجلس بحاجة إلى إرادة صادقة وعزم أكيد في ممارسته لدوره ومهامه، وخاصة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي السورية والفلسطينية، وما تبقى من الأراضي اللبنانية وحتى الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعدم التهاون معها في سياساتها المعادية والمدمرة للسلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النرويج.

تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط أخطر أزمة مرت بها حتى الآن. وتشعر النرويج بقلق شديد إزاء التصاعد المأساوي للعنف في الأسابيع والأيام الأخيرة. وتهدد التطورات الحالية كل الإنجازات التي تحققت منذ إعلان المبادئ الذي وقّع عام ١٩٩٣.

إن النرويج تدين الهجمات الإرهابية الفلسطينية بقوة. وليس هناك عذر لقتل المدنيين الأبرياء. وليس هناك مجتمع يمكن أن يعيش مع الهجمات الانتحارية والعنف من المستوى الذي نرى في الوقت الحاضر. ويجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تكافح الإرهاب بشدة وتفكك الشبكات الإرهابية. ولا يمكن قبول أي شيء يقل عن ١٠٠ في المائة.

القصف الإسرائيلي للمدن والمؤسسات الفلسطينية، الذي أدى إلى الموت والدمار، غير مقبول. وتعارض النرويج بقوة العملية العسكرية المستمرة ضد مقر الرئيس عرفات في رام الله وتحث إسرائيل على وضع حد فوري لها. وليس بوسع النرويج أن ترى كيف يمكن لهذه الهجمات أن تساهم في تعزيز الأمن.

وتعتقد النرويج بأن كلا الطرفين يجب أن يتخذ الآن إجراءات قوية وفورية لإيقاف العنف المتزايد. وتشمل هذه الخطوات ما يلي.

ويجب أن تبذل السلطة الوطنية الفلسطينية قصارى جهدها لإيقاف الهجمات الإرهابية الفلسطينية. ولا يمكن التغاضي عن استمرار الهجمات الإرهابية.

ويجب أن تتوقف العمليات العسكرية المستمرة ضد مقر الرئيس عرفات في رام الله.

ويجب أن توقف إسرائيل هجماتها على الهياكل الأساسية الفلسطينية، وتوقف غزوها للمنطقة (ألف) وتسحب قواتها المسلحة.

ويجب أن يستأنف الحوار السياسي الجدي فورا بغية وضع حد للصراع في الشرق الأوسط، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء بجانب إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بالإضافة إلى اتفاقات أوسلو.

ويجب تنفيذ خطة تينيت وتوصيات ميتشيل فورا وبدون شرط.

ولا بد من زيادة المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى الفلسطينيين لمواجهة الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة الصعوبة.

ويجب أن يقف المجتمع الدولي والمجلس بالفعل متحدين في المطالبة بتنفيذ هذه التدابير.

ويبدو أن الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين مشتبكون اليوم في معركة بدون استراتيجيات للانسحاب. وهذا أمر لا يحتمل. وتقع المسؤولية النهائية عن وضع حد للأعمال العدائية على عاتق الطرفين نفسيهما. وفي الوقت ذاته، يجب أن يقوم مجلس الأمن بمساعدة الطرفين على بلوغ هذا الهدف، بالاستفادة من اتخاذ مجلس الأمن مؤخرا للقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وتقف النرويج على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمتها في هذا الصدد.

لقد كان هدف عملية أوسلو يتمثل في إنهاء الاحتلال وتوفير الأمن لإسرائيل. وما زال بإمكاننا أن نبلغ هذا الهدف، لكن بشرط البدء الآن بعملية سياسية. وترحب النرويج في هذا الصدد، بمبادرة السلام لولي العهد الأمير عبد الله.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بالإعراب عن مدى سروري لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن، وأن أعرب عن الارتياح الذي أتشاطره بالتأكيد مع جميع الدول الأعضاء الأخرى للطريقة الجديدة التي تديرون بها عمل المجلس هذا الشهر.

ونشعر بالامتنان أيضا لممثل المكسيك الذي ترأس المجلس الشهر الماضي بموهبة وفعالية كبيرتين.

بعد يوم واحد بالتحديد على انتهاء مؤتمر قمة بيروت الذي عرض فيه الزعماء العرب على إسرائيل الاعتراف والأمن مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس – وهي خطوة جريئة وهامة من كل ناحية رحب بها المجتمع الدولي بأسره لأن بإمكانها أن تستعيد العدل والسلام الدائم إلى ذلك الجزء المضطرب من العالم – ردت إسرائيل باللغة الوحيدة التي تعرفها والتي يزدريها تماما الرأي العام الدولي ألا وهي: العنف الأعمى والوحشي وغير المتناسب.

وفيما يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة بطلب من الدول العربية والإسلامية، تقتحم عشرات الدبابات ويقتحم آلاف الجنود الإسرائيليين رام الله – المحاصرة الآن والمعزولة عن العالم والمحتلة – الأمر الذي يتسبب بالموت والدمار. وأصبح مقر السلطة الفلسطينية، الذي كان حتى الآن سليما من التدمير المجنون للقوات الإسرائيلية، حطاما ودمارا: فقد اقتحمت الدبابات مقر إقامة الرئيس عرفات بالذات؛ وقتلت القوات الإسرائيلية عدة مساعدين له وجرحت العشرات الآخرين، واعتقلت عددا غير معروف من الناس.

إن حياة الرئيس عرفات – وهو زعيم الشعب الفلسطيني بلا منازع، ورئيس السلطة الفلسطينية المنتخب ديمقراطيا، والمحاور الذي يُعتبر وجوده ضروريا لأية مفاوضات – عرضة الآن لخطر شديد؛ وباتت حرية حركته محدودة للغاية. إلا أن مهابته وسلطته المعنوية بين أبناء شعبه الملتفين حوله في هذه اللحظات العصيبة، أكبر الآن من أي وقت مضى. وحتى مكاتبه تلتهمها النيران، والبنية التحتية التي أنشأها باتت مدمرة، وتحطمت قوة الشرطة التابعة له، وقُطعت سُبل الاتصالات معه، ويُطلب منه أن يكبح جماح غضب شعب يعيش يوميا تحت الاحتلال والقهر والإذلال، ويُطلب منه السيطرة على الانتفاضة الشرعية التي تؤججها باستمرار أعمال العنف التي لا سابق لها والقمع المتزايد.

وحقيقة القول إن هذا العدوان الإسرائيلي الجديد يرمي إلى تحطيم عملية السلام التي حرّكها مؤتمر قمة بيروت، بدافع خاطئ يتمثل في التصدي لأعمال سببها الإحباط الشديد لشعب يعيش تحت الاحتلال لأجيال، وإلى تدمير مصداقية السلطة الفلسطينية، وإلى تفكيك آليتها، وإلى جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يُطلب منها باستمرار اتخاذ إجراءات جذرية ضد أعمال عنف منعزلة لا يستطيع أحد أن يمنعها أو أن يسيطر عليها بموارد ضئيلة تملكها السلطة نظرا لحالة الفوضى والإرهاب السائدة في الأراضي الفلسطينية.

إن سياسة الأرض المحروقة التي تنتهجها إسرائيل ترمي في نهاية المطاف إلى تقويض مفهوم إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومسؤولة – وهو الهدف النهائي لعملية السلام وهو ما اعترف به وأقره مجلس الأمن. ونتيجة هذه السياسة السلبية هي أن الشرق الأوسط يقترب اليوم أكثر من أي وقت مضى من حافة المواجهة الواسعة النطاق. ونظرا لهذه الحالة، يتحتم على المجتمع الدولي أن يتوقف عن كونه مراقبا صامتا إزاء الشرق الأوسط، الذي يتخبط في العنف، وأن يتحمل المسؤولية بشجاعة وتصميم قبل أن تدخل المنطقة في حرب شاملة تترتب عليها عواقب مأساوية للجميع.

وهنا، فإن مجلس الأمن، نظرا لمسؤوليته الخاصة عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتدخل مباشرة في الدعوة إلى وقف فوري للعدوان الإسرائيلي الراهن؛ وفي الدعوة إلى انسحاب القوات الأمنية الإسرائيلية من رام الله ومن جميع المناطق الفلسطينية المحتلة الأخرى؛ وفي المطالبة برفع القيود فورا عن الرئيس عرفات؛ وفي اتخاذ قرار بشأن السبل التي توفر للشعب الفلسطيني الحماية التي يستحقها من المجتمع الدولي، بما في ذلك نشر مراقبين دوليين؛ وفي حث إسرائيل على احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛ وفي الدعوة إلى التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير ”ميتشيل“ وخطة ”تينيت“ على وجه الاستعجال.

وباتت الجزائر مقتنعة الآن أكثر من أي وقت مضى بأن السلام هو خيار استراتيجي، وأنه لا بديل من العودة إلى طاولة المفاوضات؛ ولا نزال ملتزمين التزاما قويا بإيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة، مثلما اقتُرح رسميا في مؤتمر قمة العرب الذي انعقد للتو في بيروت: وهي تسوية ترتكز على القانون الدولي الذي يجسده قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب عملية السلام، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام المتفق عليه في مدريد، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن من إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد برق (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): شكرا، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة، كما تسعدنا رؤيتكم في رئاسة هذه الجلسة الهامة والطارئة التي نتمنى أن ترقى نتائجها إلى مستوى الأحداث وإلى مستوى تسميتها. كما نتقدم بالتهنئة إلى وفد المكسيك الصديق على قيادته الحكيمة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

نتابع ويتابع العالم بالغ القلق الأحداث الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الساعات الأولى من فجر اليوم، خاصة ما يجري في مدينة رام الله التي تتعرض لاجتياح شامل يستهدف مقر السلطة الفلسطينية.

يأتي هذا التصعيد الخطير غداة إعلان القمة العربية عن تأكيدها على أن السلام لا يزال الخيار الاستراتيجي للعرب، وردا مباشرا على المبادرة العربية للسلام. إن هذا

الهجوم الصهيوني الإرهابي على المدن الفلسطينية ومقر الرئيس عرفات بالدبابات والجرافات لم يكن ضد الشعب الفلسطيني ورئيسه فحسب، بل دمَّر وجرَّف كذلك ما صدر عن القمة العربية في بيروت، وعبَّر بوضوح لا لبس فيه عن أن الخيار الاستراتيجي لسلطات الاحتلال الصهيوني هو الحرب وتقويض كافة فرص السلام، وأكد من جديد الطبيعة العنصرية العدوانية لهذا الكيان القائم على سياسة التقتيل والتشريد.

إن ما يشهده العالم اليوم من محاصرة واستهداف مباشر للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، واقتحام الدبابات لمقره وسقوط العديد من القتلى والجرحى والمعتقلين بين حراسه ومساعديه يؤكد أن حكومة الإرهابي شارون ماضية في سياساتها العدوانية غير عابئة بالدعوات والنداءات الموجهة إليها من دول العالم، مستهترة بجميع الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية.

إن الجماهيرية العربية الليبية، إذ تدين هذا العدوان الصهيوني الإجرامي، تؤكد بأن هذا التصرف لن يؤدي إلا إلى المزيد من إراقة الدماء وتقتيل الأبرياء، ويعبر بصورة واضحة وملموسة عن إرهاب الدولة الذي ما فتئت سلطات الاحتلال الصهيوني تمارسه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وإن الجماهيرية العربية الليبية، إذ تؤكد على ما تقدم، تدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي وحكوماته إلى الوقوف بجدية في مواجهة هذا الخطر الذي يجتاح المنطقة بأسرها، وتؤكد أن المسؤولية عن هذا العمل الإجرامي الخطير تقع كاملة على عاتق حكومة الكيان الصهيوني والقوة التي تدعمها وتمدها بوسائل القتل والدمار، وهي تُدين من يقف صامتا في هذا الوقت الذي وصل فيه الاستهتار بحقوق وأرواح البشر إلى هذا الحد من الفظاعة.

وتدعو الجماهيرية مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته عن معالجة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية احتلال في المقام الأول، وإنهاء هذا الاحتلال مرة وإلى الأبد. وإن أي علاج آخر مآله الفشل، كما فشلت كافة الاتفاقات والتفاهمات من أوسلو إلى كامب ديفيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تستشعر بلادي مصر اليوم أكبر قدر من الغضب لهذه التصرفات الهوجاء التي تقوم بها حكومة إسرائيل والتي تعكس فعلا – إن كانت تعكس أي شيء ذي معنى – فقدان رؤية الحقائق، والاستمرار في ممارسات يرفضها المجتمع الدولي ولن تؤدي سوى إلى المزيد من المواجهات والعنف وفقدان الضحايا الأبرياء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن قيام قوات الجيش الإسرائيلي اليوم بعملياتها العسكرية ضد الأراضي الفلسطينية، واحتلال مقر الرئيس الفلسطيني في رام الله، وهي العاصمة الفلسطينية المؤقتة ولحين انتقال هذه العاصمة إلى القدس الشرقية، تمثل قصور رؤية القيادة الإسرائيلية وعدم إدراكها للوضع الذي تتسبب فيه بأفعالها وتصرفاتها.

إن المشكلة الحقيقية التي تتفادى إسرائيل ضرورة التعامل معها، والالتزام بها، هي أن الوضع الذي أصبحت تواجهه مع الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، هو رفض هذا الشعب استمرار احتلال أراضيه ومدنه وقراه بالقوة المسلحة من ناحية، وتصور هذه الحكومة الإسرائيلية من ناحية أخرى، أنها قادرة بهذا الاستخدام الأعمى للقوة المسلحة أن تنجح في إجهاض أو كسر المقاومة الوطنية والشعبية لهذا الشعب البطل ضد الاحتلال المسلح من قِبل

إسرائيل ومستوطنيها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن هذه الهجمات وهذا الاستخدام الأعمى للقوة المسلحة ومحاولة إرهاب شعب فلسطين وقيادته أو السعي لإذلال هذا الشعب هي كلها ممارسات وأهداف ستتم هزيمتها بهذه المقاومة الباسلة وبهذه الوقفة الصارمة والحازمة لأبناء هذا الشعب ضد الاحتلال الأجنبي.

إنما مشكلة الاحتلال، والاحتلال فقط. إن هذا الاحتلال هو المتسبب في كل المعاناة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني والإسرائيلي معا. ومثلما أوضحت، فإن مصر تدين كافة أعمال العنف التي تؤدي إلى سقوط ضحايا من السكان المدنيين في المدن وداخل إسرائيل، ولكنها تدين أيضا وبأكبر قدر من الحزم كل هذه العمليات والاستخدام الأعمى والزهو بالقوة والمواجهة ضد شعب فلسطين وقيادته الشرعية.

إن مصر تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته طبقا للميثاق ولكي يرسل رسالة واضحة وبرؤية واضحة تتمثل في العناصر الآتية.

أولا، مطالبة إسرائيل بعدم التعرض بأي شكل من الأشكال للقيادة الفلسطينية الشرعية الممثلة في الرئيس عرفات وأعوانه ومساعديه.

ثانيا، مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من كافة المدن والأراضي التي دخلتها والإجراءات التي قامت بها أخيرا.

ثالثا، مطالبة الطرفين بالالتزام بالتنفيذ العاجل لتفاهمات ”تينيت“ وتوصيات تقرير ميتشيل، والتجاوب مع كل الجهود التي تقوم بها الأطراف المعنية وفي مقدمتها الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة وغيرها من الأطراف، وذلك بهدف السيطرة على أعمال العنف والمواجهات المسلحة والتحرك نحو مرحلة المفاوضات الهادفة للتسوية. وهنا يجب عدم السماح بتكرار ما حدث من إضاعة وقت ومناورات خلال الأعوام العشرة الأخيرة منذ مؤتمر قمة مدريد.

بالأمس فقط قدمت الأمة العربية رؤية متكاملة وشاملة لتسوية عادلة ونهائية للصراع العربي الإسرائيلي، بما فيها القضية الفلسطينية التي هي جوهر هذا النزاع وسببه. وبكل أسف جاء الرد الإسرائيلي بهذا الأسلوب والنهج المتعجرف المسلح بالقوة. ومرة أخرى أؤكد اقتناع بلادي بأن هذا العمل العسكري لن يُحقق لإسرائيل الأمن الذي تسعى إليه أو توفيره لأبنائها وشعبها، بل أن ذلك الهجوم سيزيد الأمر تعقيدا ويفتح طاقات من العنف المتبادل وفقدان الأمن للطرفين.

إن الهدف الذي يجب أن تعمل كل الأطراف لتحقيقه ينبغي أن يدور حول السعي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وتوفير الأمن المتكافئ للجانبين، وأخيرا إقامة علاقات حسن جوار بين دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها للجانبين وهو ما يُنادي به القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي نؤيد كافة عناصره وتوجهاته.

ومع ذلك فإننا نؤكد مرة أخرى أنه وطالما بقي الاحتلال وبقيت الرغبة في الاستيطان واستمر الاعتماد على سياسات القوة والعنف، فإن هذا الوضع الحزين سيبقى سيفا مسلطا، وحتى تصل إسرائيل إلى نفس النتيجة التي تضطر قوى الاحتلال دائما وعبر التاريخ للاعتراف بها، وهي أن السيطرة والاحتلال لن يحققا الأمن لها ولمواطنيها أو أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي هذه، وباسم وفد دولة قطر، بصفتها رئيس القمة الإسلامية التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن أتوجه لكم بالشكر الجزيل على استجابتكم السريعة لطلب حكومتي لعقد هذا الاجتماع الهام للنظر في التطورات المأساوية والخطيرة التي تجري الآن في الأراضي الفلسطينية.

يجتمع مجلس الأمن هذا اليوم في أحرج فترة تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط. فالعدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، واستهداف شخص رئيس سلطته الوطنية، وانتهاك حرمات مقر إقامته بالقصف والتدمير والاحتلال، واستباحة ساحة حرم المسجد الأقصى في مدينة القدس، تشكل انتهاكا سافرا لكل المواثيق والأعراف الدولية، ومن شأنها أن تؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

وإننا في هذا الصدد نحمّل مجلس الأمن المسؤولية الكاملة عن الحالة التي وصلت إليها الأمور في المنطقة، فمنذ الزيارة المشؤومة لشارون لباحة المسجد الأقصى، سعينا بكل الوسائل السلمية، ومن خلال المجلس إلى النظر في وضع حد لتلك الانتهاكات بما يحفظ الأمن في المنطقة. وحذّرنا من العواقب التي قد تحدث. وهذا ما أكدته اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة الإسلامية التاسعة أمام مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. إلا أن الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، كان بمثابة الضوء الأخضر لتلك الحكومة. ونحن هنا لا نشكك في النوايا، إلا أن مسألة وحدة المجلس لا يجوز أن تكون على حساب دماء الشعب الفلسطيني ورئيسه السيد ياسر عرفات.

إن الحكومة الإسرائيلية واهمة إن كانت تعتقد أن إرهاب الدولة الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني سوف يجلب لها الأمن. وهي بهذا المنطق تجري عكس رياح الأمن والسلام الدائم والشامل والعادل الذي عبرت عنه الدول العربية قاطبة من خلال البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في بيروت يوم أمس الأول، استجابة لمبادرة سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز. هذه المبادرة التي تجاوبت معها مختلف دول العالم وأيدها. واعتبرها سعادة الأمين العام، في بيانه الذي أدلى به في بداية هذه الجلسة، خطوة تاريخية ومتقدمة للتسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط. هكذا ترد إسرائيل بهذه الهجمة الشرسة على حسن النية التي أبدتها القمة العربية من خلال مبادرتها التي تستند في مجملها على الشرعية الدولية، التي عبر عنها مجلس الأمن من خلال قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). والتي من شأنها جلب الأمن لإسرائيل - الأمن الذي عجز جنرالات الحرب في الحكومة الإسرائيلية عن تحقيقه طوال الخمسين سنة الماضية.

وإننا في هذا الصدد، نناشد العقلاء من الشعب الإسرائيلي لتحكيم العقل والمنطق لتجنيب المنطقة إراقة الدماء من الجانبين. فالعنف لا يولّد إلا العنف المضاد.

إن مجلس الأمن مطالب باتخاذ قرارات فعلية تحفظ الأمن الدولي. فالمنطقة التي نعيش فيها ذات أهمية كبيرة لكل دول العالم. والجميع يعرف ذلك. وإن أي إخلال بالأمن في تلك المنطقة من شأنه التأثير على الأمن في العالم ككل.

وعليه فإنني، باسم وفد دولة قطر، رئيس القمة الإسلامية التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أناشد مجلس الأمن هذا اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل ما يلي: أولا، الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي الخاضعة

للسلطة الفلسطينية؛ ثانيا، العودة غير المشروطة إلى طاولة المفاوضات، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المراحل السابقة بهدف تحقيق نهاية الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جيبوتي، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن وأرحب أيضا بالبيان الحسن التوقيت والوثيق الصلة بالموضوع الذي أدلى به الأمين العام. وإننا نجده صريحا وذا رؤية نافذة. ونثني على شجاعته وجهوده التي لا تكل في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة.

قبل أن يختتم مؤتمر الجامعة العربية التاريخي أعماله كانت الدبابات الإسرائيلية تقف فعلا على بوابة مجمّع الرئيس عرفات. ومن دواعي السخرية أن الرئيس عرفات كان، في نفس الوقت، يعلن عن وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وكان تحت ضغوط هائلة لإصدار ذلك الإعلان، وقد أصدره. ولكن ماذا جنى مقابل ذلك؛ إننا جميعا نعلم الآن ما حدث منذ ذلك الحين، وليس هناك أدنى سبب للتفاؤل والأمور في حالتها الراهنة.

وما من أحد يتغاضى عن العنف، وقد ظللنا دائما ندين الهجمات على السكان المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. ومن غير المقبول توجيه اللوم إلى السيد عرفات على جميع أعمال الفلسطينيين الذين يتمردون على العدوان الغاشم، وعلى الظلم الفاضح، وعلى الوحشية التي لا هوادة فيها طوال ثلاثة عقود ونصف من الاحتلال.

إن الفلسطينيين غير متكافئين عسكريا، وكل ما حققوه في العقد الماضي من بنية تحتية أمنية كان موضع استهداف وتدمير من القوة الجوية والدبابات الإسرائيلية. ومع ذلك فإن هذا القائد الذي يتعرض للإهانة والحصار الكامل، يطلب إليه تحقيق السلام والسيطرة على شعبه الغاضب والمحبط، بغية الامتثال لما تمليه اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. فإين هو الجَزرُ؟ لقد انقضى ٣٧ عاما على بداية الاحتلال، ومطلوب من الفلسطينيين مواصلة الصبر وعدم رفع الصوت. وإذا لم يفعلوا ذلك، فسيحاسبون بشدة وبدون رحمة. هذه هي الورطة المؤسفة التي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيها اليوم.

إن حكومة السيد شارون شرعت فيما تسميه أعمالا واسعة النطاق ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء أراضيهم. إنه إعلان حرب ضد شعب واقع تحت الاحتلال، فقد جميع آماله قبل فترة طويلة في غياب أية استراتيجية ذات مصداقية أو توجه نحو السلام. وبالارتداد عن اتفاقات أوسلو للسلام التي وفرت الأمل الوحيد المفيد في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، يبدو السيد شارون مصمما على دفن الطموحات الفلسطينية إلى الأبد وحسب ما يرتأيه.

إن المرء يعجب للكلمات الصادرة عن إسرائيل ''قررنا فرض العزلة التامة على ياسر عرفات''، والقول ''ونحن لن نتعرض بالأذى لعرفات''. إن ما نراه ونقرأه ونسمعه يناقض تماما هذه الكلمات إزاء المعركة التي تُشن في هذه اللحظة ضد المجمّع الذي يقيم فيه السيد عرفات، رمز الدولة الفلسطينية، فضلا عن تدمير واحتلال المباني هناك، ووقوع عدد غير معروف من الإصابات ومن السجناء، وحصر السيد عرفات في زاوية من زوايا ذلك المجمّع. إن هذا بالتأكيد يبعث على الجزع. وهو أمر غير مبرر وغير قانوني ويشكل انتهاكا كاملا لجميع معايير التمدن. وقبل كل

شيء، يفترض في منشآت السلطة وبنيتها التحتية، ولا سيما مقرها، ألا تتعرض للانتهاكات أو للاقتحامات.

ونناشد إسرائيل احترام المعايير الدولية، والامتناع عن إيذاء السيد عرفات، والامتناع أيضا عن ارتكاب أي عدوان آخر، وأن تنسحب فورا من مقر السلطة.

وهذا المجلس مطالب بالتحرك بسرعة بغية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الشعبين، وفقا للمهمة الرسمية التي أوكلها إليه الميثاق وهي تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وإذا لم يفعل شيئا في الوقت الراهن، يكون تخلى عن مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق.

ولقد قررت إسرائيل استبدال عرض السلام والاعتراف والأمن وتطبيع العلاقات بالعجرفة والرفض والقوة والتمرد. ونحن نناشد إسرائيل أن تحترم مضمون تقرير ''ميتشيل'' وخطة ''تينيت'' والجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام، وما يصدره هذا المجلس. ومن غير المعقول أن يقف المجتمع الدولي مكتوف اليدين إزاء هذه المسرحية التي تتكشف فصولها أمام أعيننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يُشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان من أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى المنتسبان إلى الاتحاد الأوروبي وهما - بلغاريا ورومانيا - والبلد المنتسب تركيا.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة الخطيرة في الشرق الأوسط. ففي إعلان برشلونة المؤرخ ١٦ آذار/مارس، أكد الاتحاد الأوروبي مجددا مناشدته الطرفين أن يتخذا إجراءات فعالة وفورية لوقف هدر الدماء. ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع. ولقد قلنا ذلك في برشلونة ونكرر ذلك الآن. السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات. وبغية إيجاد حل للحالة الراهنة، من الضروري معالجة الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية بوصفها عناصر غير منفصلة ومترابطة في عملية واحدة.

وفي ضوء الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية، أصدر الاتحاد الأوروبي اليوم إعلانا يدين بأشد العبارات الهجمة الإرهابية التي وقعت في القدس هذا الصباح، ويؤكد مجددا طلبه إلى السلطة الفلسطينية وإلى رئيسها السيد عرفات، أن يتخذا جميع التدابير الممكنة لوقف دورة العنف، ومنع مرتكبي الهجمات الإرهابية من الإفلات من العقاب.

ويدين الاتحاد الأوروبي أيضا إدانة قاطعة الهجمة الإرهابية الوحشية التي وقعت في ناتنيا يوم الأربعاء الماضي. ومع ذلك، فإن كفاح إسرائيل المشروع ضد الإرهاب وتصديها للهجمات الوحشية يجب أن يتماشيا مع القدرة العملية للسلطة الفلسطينية ورئيسها، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

لذلك، يحث الاتحاد الأوروبي على وضع حد للهجمات على مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، ويدعو إلى الانسحاب الفوري لقوات الدفاع الاسرائيلية من تلك المدينة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد ضرورة التطبيق الفوري لوقف إطلاق النار الذي لا يراعي سوى الشروط الواردة فعلا في خطة ''تينيت'' والشروط التي أعرب عنها المبعوث الخاص للولايات المتحدة، السيد زيني، والتي يجب أن تشكل الأساس لاتفاق يبرم بين الطرفين دونما إبطاء.

وقرار جامعة الدول العربية في بيروت يشكل أساساً صلباً لإحراز تقدم صوب منظور سياسي لسلام عادل وشامل في المنطقة وقيام علاقات طبيعية بين إسرائيل والعالم

العربي، وضمان أمن جميع البلدان المعنية، وتوفير مستقبل لها مفعم بالاستقرار والازدهار. وثمة ضرورة لاستعادة منظور السلام الصحيح، ويجب تنفيذ التدابير السياسية والأمنية بالتزامن بينها وبطريقة يعزز أحدها الآخر. وفي هذا الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا باعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠٢)، الذي يعكس التزام المجتمع الدولي. ويجب تنفيذ ذلك القرار عاجلا، وخاصة مطالبته بالوقف الفوري للعنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب، والاستفزاز، والتحريض والتدمير؛ ودعوته الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل ''تينيت''وتوصيات تقرير ''ميتشيل'' بهدف استئناف المفاوضات بشأن التسوية السياسية.

إن الهجمات الإرهابية العشوائية التي حدثت اليوم وخلال الأيام والأسابيع الماضية وأودت بحياة مدنيين أبرياء يجب إدانتها. والسلطة الفلسطينية، بصفتها السلطة الشرعية، تتحمل المسؤولية عن مكافحة الإرهاب بكل الوسائل المشروعة المتوفرة لديها. ويجب عليها القيام بكل ما يمكن لوضع حد للإرهاب، وتفكيك الشبكات الإرهابية، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، واعتقال ومحاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية. ويجب عدم إضعاف قدرتها على القيام بذلك.

ويجب على إسرائيل، بغض النظر عن حقها في مكافحة الإرهاب، أن تعمل فوراً على سحب قواتها العسكرية من المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، ووقف الإعدامات الخارجة عن نطاق الإجراءات القضائية، ورفع عمليات الإغلاق والقيود، وتجميد المستوطنات واحترام القانون الدولي. ويجب على كلا الطرفين احترام معايير القانون الإنساني الدولي. ولا يمكن تبرير استخدام القوة المفرطة. والأعمال الموجهة ضد المؤسسات الإنسانية وموظفيها مرفوضة تماما. ويجب أن تتمكن هذه المؤسسات من أداء وظائفها بالكامل.

ويؤكد القرار ١٣٧٩ (٢٠٠٢) أيضا رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب، في داخل حدود آمنة ومعترف بها. والاتحاد الأوروبي يشاطر تماما في هذه الرؤية وهدفها المزدوج: إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، قابلة للاستمرار ومستقلة، مما ينهي احتلال عام ١٩٦٧، وحق إسرائيل في العيش في داخل حدود سالمة وآمنة، يضمنها المجتمع الدولي، وخاصة البلدان العربية.

والاتحاد الأوروبي مصمم على الاضطلاع بدوره، بالتعاون مع الطرفين، وبلدان المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة وروسيا سعيا إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع. حل قائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣) و ١٣٧٩ (٢٠٠٢) وعلى أساس مبادئ مؤتمر مدريد، وأوسلو والاتفاقات اللاحقة.

وإننا لا نزال مقتنعين على وجه الخصوص بأن قيام آلية مراقبة من طرف ثالث من شأنه أن يساعد الطرفين على مواصلة جهودهما تحقيقا لتلك الغاية، ونحثهما على النظر في مقترحات لقبول وجود مراقبين. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للمشاركة في هذه الآلية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للذين يواصلون العمل بلا كلل من أجل السلام في معسكري السلام في المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني ويثني عليهم ويدعم ما يجريه الطرفان من اتصالات مباشرة وحوار.

ومتابعة لجهده الحالي، سيقدم الاتحاد الأوروبي إسهاما كبيرا في بناء السلام في المنطقة بهدف تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، وتوطيد ودعم السلطة الفلسطينية، وتعزيز الأساس الاقتصادي لدولة فلسطين المقبلة

وتشجيع التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ومن هذا المنظور، يقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للإسهام في تعمير الاقتصاد الفلسطيني كجزء أساسي من التنمية الإقليمية.

وختاما، لا ينفك الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأنه لكي يكون السلام في الشرق الأوسط دائما، يجب أن يكون شاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): أود، باسم المجموعة العربية، أن أشكر لكم اهتمامكم واستجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الطارئ للنظر في الأوضاع المتأزمة في منطقتنا. كما نرحب بحضور معالي الأمين العام للأمم المتحدة .

كما تعلمون أقرت القمة العربية مؤخراً في بيروت مبادرة عربية جديدة بناء على اقتراحات معينة من قبل سمو ولي عهد المملكة العربية السعودية. وإن هذه المبادرة التاريخية تعبر عن استعداد الجامعة العربية بكافة أعضائها للاعتراف بالدولة الإسرائيلية واقامة علاقات طبيعة بينهما، وذلك مقابل انسحاب كامل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين استنادا لقرارات الشرعية الدولية.

ونحن نؤمن إيمانا كاملاً بأهمية هذا القرار، باعتباره يشكل فرصة تاريخية وفريدة من نوعها لإنهاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بصورة عادلة وشاملة. ومع هذا تستمر الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وقيادته في رام الله. ونحن في هذا الصدد ندين بشدة العمليات الإسرائيلية الأخيرة الموجهة ضد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ونعتبر هذا الإجراء الإسرائيلي تطورا خطيرا يهدد أمن المنطقة بأسرها، وقد يؤدي إلى الانزلاق الكامل نحو التدهور والضياع. ولقد ثبت أن هذه الاعتداءات وغيرها من انتهاج سياسة الاغتيالات، ونسف المنازل، والمؤسسات الوطنية، والبنية التحتية، والاعتقال الجماعي، والحصار الأمني والاقتصادي للمدن والقرى الفلسطينية، ووقوع عدد كبير من الضحايا الأبرياء، لم ولن توفر الأمن لإسرائيل. فضلا عن أنها تشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، وانتهاكا لقواعد القانون الإنساني الدولي والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد ندين تلك الأعمال المرفوضة وغير المبررة على الإطلاق، كما ندين استهداف وقتل المدنيين من الجانبين .

إننا ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة من خلال دعوة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل والفوري للمناطق التي أعادت احتلالها وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين تحت الاحتلال لعام ١٩٤٩. كما ندعو مجلس الأمن إلى إلزام إسرائيل بتنفيذ قراراته وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الشعب الفلسطيني لدولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل العراق. ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القاضي (العراق) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، باسم وفد العراق أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن، التي تُعقد في ظروف دولية بالغة التعقيد تتجسد بالعدوان الصهيوني على الشعب العربي الفلسطيني وقيادته التاريخية.

مرة أخرى يكشف الكيان الصهيوني عن وجهه الحقيقي باعتباره كيانا إرهابيا عنصريا ذا صفات نازية متأثرة فيه، ويجسد في تصرفاته وأعماله مفهوم إرهاب الدولة. هذه الأعمال تنتهك أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. إن هذا الكيان يمعن كل يوم في أعماله العدوانية الإجرامية ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويدفع بدون خجل كعادته بدباباته وطائراته وصواريخه ضد الشعب الفلسطيني البطل الذي لا يملك إلا جسده للدفاع عن حرمة أراضيه وشرف شعبه.

إن سياسة الكيان الصهيوني التي ترمي إلى تدمير معنويات الشعب الفلسطيني ومحاولة القضاء على رمز الثورة الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات، تهدف إلى محاولة تحقيق أطماع الكيان الصهيوني في التوسع على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

إن مجلس الأمن يُمتحن مرة أخرى في قدراته على ممارسة اختصاصاته في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ويُمتحن في أمانته بالإنابة عن الدول جميعا في تحقيق هذا الهدف.

إلا أننا، مع الأسف، فقدنا الأمل لأننا نعرف أن المجلس تسيطر عليه الدولة الراعية للكيان الصهيوني التي ستعمل، باستغلال امتيازاتها التي تملكها داخل مجلس الأمن على إعاقة اعتماد أي قرار من مجلس الأمن، أو تدفع باعتماد قرار ضعيف غير منصف لا يساهم في ردع الكيان الصهيوني. ومع ذلك فإن هذا الكيان كان ولا يزال لا يحترم قرارات هذا المجلس. وإن هذا التهاون من قبل المجلس إزاء ممارسات هذا الكيان شجعه على المضي في انتهاك الميثاق ومجمل القانون الدولي.

إن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يقترفها الكيان الصهيوني اليوم ضد الشعب الفلسطيني هي امتحان آخر للمجتمع الدولي في مدى قدرته على وضع حد لاستهتار هذا الكيان وتماديه في ارتكاب أبشع الجرائم ضد الإنسانية. وبالتالي نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي وكل الشعوب الحرة في العالم أن تدين بقوة هذه الأعمال وتلجأ إلى كل الوسائل المتاحة لإجبار هذا الكيان على إحترام القواعد الآمرة في القانون الدولي واحترام مجلس الأمن هذا وإلزامه بالانسحاب الفوري من المدن الفلسطينية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي كوبا والمملكة العربية السعودية والهند يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ريكويخو غوال (كوبا)، والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيد غوبيناثان (الهند)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن مسألة هامة هي محور اهتمام المجتمع الدولي بأسره. وأود أيضا أن أشكر السيد كوفي عنان على الجهود المخلصة التي بذلها خلال الأشهر القليلة الماضية لمعالجة الحالة.

لقد بدأ الجيش الإسرائيلي المحتل صباح اليوم جولة أخرى من العمليات العسكرية الواسعة النطاق، تشمل قوات أرضية، ومروحيات من طراز الأباتشي، والدبابات، والمدرعات وما إلى ذلك، ضد المناطق المدنية الفلسطينية ومقر رئاسة السيد ياسر عرفات، وتسبب في خسائر في الأرواح البشرية وأحدث دمارا ماديا واسع النطاق. وفي وقت مبكر من هذا الشهر، شن الجيش الإسرائيلي جولة أخرى من العمليات الواسعة النطاق، استغرقت عدة أيام وأسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠٠ مدني بريء.

هذه العمليات العسكرية شكل من أشكال العقاب الجماعي الموقع على المدنيين. وهي تضاعف أعداد القتلى والجرحى من المدنيين وتجعل حياة الفلسطينيين أكثر صعوبة وخطورة، بعدما تعرضوا لتفجيرات القنابل الملقاة على المناطق المدنية وللاغتيالات وهدم المساكن والإهانات اليومية، فضلا عن الصعوبات المادية والاقتصادية الشديدة.

وفي ظل هذه الأوضاع، وبينما يشجب المجتمع الدولي الغزو الكبير الأخير للمناطق الفلسطينية، نشعر بالقلق لأننا نجد بعض الوفود ما زالت حتى اليوم منحازة إلى الجانب العدواني والقمعي والمحتل.

إن رفض المتحدث الرسمي الإسرائيلي لآخر مبادرة للسلام قدمتها الدول العربية يبرهن مرة أخرى وبوضوح أن السلام ليس بندا مدرجا في جدول أعمال إسرائيل. وليس ثمة شك في أن الإسرائيليين، بغزوهم على هذا النطاق الواسع للمناطق المدنية بعد يوم واحد من مؤتمر القمة العربية، يقدم بوضوح علامة على معارضتهم لأي جهد جاد نحو السلام. ومع ذلك لم نكن بحاجة إلى الاستماع إلى متحدثيهم الرسميين لنعرف معارضتهم المتأصلة لأي حل سلمي. فاستمرار نشاطهم في بناء المستوطنات منذ عام ١٩٩٣ - بما في ذلك بناء ٣٤ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وغزة خلال السنة الماضية فقط، من جملة أمور أخرى - يعبِّر عن موقفهم. والانتفاضة الجارية حاليا جاءت بوضوح نتيجة لخيبة أمل الفلسطينيين في محادثات السلام، التي لم تؤت ثمارها ببساطة لأنه لم تتوفر لدى الإسرائيليين منذ البداية، النيَّة للتنازل عن أي شيء للفلسطينيين.

وليس ثمة مجال للهروب من حقيقة أن الاحتلال هو منشأ جميع المشاكل وانعدام الاستقرار في المنطقة، وأن نظام الحكم الإسرائيلي لا يستطيع ببساطة أن يواصل من جهة، احتلال الأراضي العربية، سواء كانت فلسطينية أو سورية أو لبنانية، ويأمل من جهة أخرى، أن يكفل الأمن لنفسه باللجوء إلى القمع والعدوان. وما دامت العلة التي تسبب الألم لم تعالَج و لم تُداوى بفعالية فسيستمر الألم.

وبعد هذا الكم الهائل من الدمار وفقدان أرواح عزيزة كثيرة، يبقى السؤال العاجل الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يجيب عليه الآن هو هل يستأهل الفلسطينيون التمتع بحق الدفاع عن النفس أم لا. وفضلا عن ذلك، وبما أن مجلس الأمن فشل حتى الآن، لسبب واضح، في اتخاذ أي إجراء لحماية الفلسطينيين العزّل من إرهاب الدولة الإسرائيلية ومن الجيش الإسرائيلي المدجج بالسلاح إلى أبعد حد ممكن، يبقى السؤال أيضا كيف يدافع الفلسطينيون عن أنفسهم وبأي وسيلة.

الرأي العام الدولي غاضب بسبب العمليات العسكرية العدوانية الجارية حاليا التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وفضلا عن ذلك، أدت الأعمال الإسرائيلية بالفعل إلى الدفع بمنطقة الشرق الأوسط إلى حافة اندلاع حرب وكارثة شاملة، وبرز خوف حقيقي من أن ينتشر لهب الحرب فيشعل المنطقة كلها. ولذلك، يجب ألا يكون هناك أي شك في أن المجتمع الدولي يتوقع بإخلاص أن يضطلع مجلس الأمن بجدية بمسؤولياته التي خوَّلها

له الميثاق، وأن يتصدى بفعالية للأسباب الجوهرية للصراع وأن يتناول على نحو ملائم الجرائم التي يرتكبها نظام الحكم الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع اليوم في جو من الألم والحزن بسبب ما يحدث في فلسطين. ومنذ ثلاثة أسابيع فقط تصرف مجلس الأمن بشجاعة وحكمة وأكد من جديد رؤية لسلام دائم في الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أن تلك الرؤية غطّتها الغيوم بسبب الأحداث التي وقعت في الـ ٢٤ ساعة الماضية مما يدل على أن الحالة في تلك المنطقة أصبحت متقلبة وخطيرة.

بالأمس فقط، وجّهت البلدان العربية مجتمعة إلى العالم قاطبة نداء بصوت مدوٍ وواضح من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط في إطارٍ من العدل والكرامة، وهيأت أفضل فرصة حتى الآن للابتعاد عن حافة العنف وإيجاد طريق للخروج من هذه الورطة المأساوية. وكان إعلان بيروت الصادر عن جامعة الدول العربية رسالة تنم عن الأمل والإخلاص والمصالحة. واليوم نشهد الرد، الذي جاء في شكل عناد وقتال. ويجري حاليا إطفاء بصيص الأمل الضئيل في السلام تحت أثر الدبابات.

ويحاصر الدخان السلام في رام الله. ونحن جميعا نشاهد ذلك على شاشات التلفزيون. وتقول عناوين الأنباء إن "عرفات محاصَر". والحقيقة هي أن السلام والمجتمع الدولي هما المحاصَران. ويجري حاليا وبصورة منتظمة تدمير مقر زعيم انتخبه الشعب، ويتم هذا التدمير بالعنف وإراقة الدماء. هل هذا هو الرد الذي يستحقه إعلان بيروت؟ روح الالتزام والإخلاص التي ظهرت في بيروت أصبحت الأن مرفوضة في سياق فوضى نيران البنادق الثقيلة.

القضية الفلسطينية لا تقتصر على رام الله. فالأحداث الأخيرة في المنطقة تُنذر بالخطر وفقدان أرواح الأبرياء يؤدي إلى الإصابة بالصدمة، وتلك الأحداث ترتبط بالإحساس بالظلم واليأس. وبعد كل شيء، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا تختار طالبات المدارس الثانوية، اللاتي ينتظرهن مستقبل باهر، القيام بهذه الأعمال اليائسة ويضحين بحياتهن؟ لماذا يُقدم الفلسطينيون، واحدا بعد الآخر، على الانتحار؟ لماذا لا نحاول الاستماع إلى صيحاتهم التي تنم عن الغضب والأسى؟ وما هو السبب الذي من أجله تضيع حياة أشخاص أبرياء آخرين؟

إن فقدان الأرواح البريئة في جانب أو آخر هو فقدان للبشرية. هل وقعنا في قبضة الرعب الذي تسببه هذه الأعمال نتيجة اليأس بحيث أصبحنا لا نفكر في الأسباب الكامنة وراءها؟ هل أصابنا العمى بحيث أصبحنا لا نرى الأسباب الواضحة لما يجري؟ أليست هذه مسألة جديرة بالتفكير بصورة جادة؛ هذه مسألة تقتضي أن يبحث الجميع في أعماق الذات وأن يتخذوا إجراء عاجلا. ولا بد أن يتخذ المجلس إجراءً اليوم، إن لم يكن لمصداقيته، فعلى الأقل لمنع استفحال الأزمة الحالية لتصبح صراعا أو حربا على نطاق واسع.

قبل ثلاثة أسابيع حدس الأمين العام، وأصاب في حدسه، أننا – وهذه عبارته – "نقترب من حافة الهاوية". نحن اليوم، بالفعل، عند حافة تلك الهاوية. وإذا لم يُتخذ ما يلزم على وجه السرعة لعكس اتجاه الحالة فستفوق العواقب كل التصورات.

من المؤسف أن التدهور الراهن في الحالة يأتي في نفس الشهر الذي يتم فيه القيام بمبادرات جديدة شجاعة

وإحياء الآمال في تحقيق السلام. إن إعلان بيروت الصادر يوم أمس جاء بعد أسبوعين فقط من قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد على رؤية لدولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وداخل حدود آمنة ومعترف بها. وطالب القرار بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف في المنطقة واستئناف عملية السلام.

كذلك رحب القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بمبادرات السلام الأخيرة، بما فيها مبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله. هذا بالإضافة إلى الجهود التي ما فتئ الأمين العام يبذلها بنفسه لدفع الطرفين، والمجتمع الدولي في حقيقة الأمر، على التحرك نحو طريق السلام. وكان يعمل بوصفه ضمير هذه المنظمة العالمية، إن لم يكن ضمير العالم نفسه. ومن المؤسف أن يجهض هدير الدبابات مبادرات السلام الشجاعة المبتكرة هذه.

لقد برزت في العامين الماضيين حاجة ملحَّة لاستئناف المفاوضات. ولا يمكن أن تكون هذه الحاجة أكثر إلحاحا مما هي الآن، خاصة في ظل العنف المتضاعف والمتصاعد الذي أزهق أرواح المئات من الأبرياء. ومع خروج عملية السلام عن مسارها وتصاعد العنف إلى حد خارج عن السيطرة، لم تكن الحالة في تاريخ الأزمة الفلسطينية بهذه الدرجة من الخطورة قط، ولم تكن الحاجة إلى الاستجابة أكثر إلحاحا.

إننا نناقش قضية فلسطين في هذه القاعة منذ أكثر من نصف قرن. وهي أحد نزاعين لم يتم حلهما – الثاني قضية كشمير – وهما معنيان بمصير شعبين وبحقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وما لذلك من آثار وخيمة على السلم والأمن العالميين، وهما نزاعان ظلا على جدول أعمال مجلس الأمن طوال هذه السنوات.

وفي كلتا الحالتين، توجد قرارات لمجلس الأمن توفر الإطار لتنفيذ الحل، وللأسف تظل قرارات المجلس في كلتا الحالتين مهملة وبدون تنفيذ. وبينما يعود تاريخ القرارات غير المنفذة في حالة كشمير إلى عقود من الزمان، نجد أن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، من قبيل المفارقة، صدر قبل ثلاثة أسابيع فقط، وأننا حتى الآن لم نتحرك ولو خطوة واحدة نحو تنفيذه.

وفي الوقت الذي تظل فيه هذه القرارات بلا تنفيذ، يبقى السلام أيضا في كل من كشمير وفلسطين صعب المنال تماما. ويظل العنف في تصاعد، ويستمر القهر بلا هوادة، والناس – في كشمير وفلسطين على حد سواء – ما زالوا محرومين من حقهم الشرعي في تقرير المصير. وبينما انتظرنا من هذه الهيئة أن تعمل وأن تنفذ قراراتها، وصلت الحالة إلى أبعاد خطيرة.

لقد أعربت حكومتي عن بالغ قلقها إزاء الأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل في محاصرة مقر الرئيس عرفات في رام الله والهجوم عليه. ولا يمكن ببساطة تبرير إزهاق الأرواح والإصابات الناتجة عن هذا العمل. وتمثل إعادة احتلال إسرائيل لأراضي السلطة الفلسطينية تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين وتعرض للخطر جهود المجتمع الدولي لاستئناف عملية السلام.

وتبدو هذه الأعمال الإسرائيلية وغيرها أكثر استفزازا بالنظر إلى إعلان جامعة الدول العربية الذي يعرض على إسرائيل السلام والأمن والاعتراف مقابل انسحابها الكامل من الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتدعو باكستان المجتمع الدولي، وخاصة هذه الهيئة، المسؤولة عن حفظ السلم والأمن، إلى حث إسرائيل على الوقف الفوري لاعتداءاتها على السلطة الفلسطينية وعلى استئناف مفاوضات السلام.

العنف لا يولِّد إلا العنف. والقوة لن تحل أية مشكلة. وهدفنا يجب ألا يكون تحقيق وقف إطلاق النار وحده. هدفنا هو التحقيق الفعلي لتسوية سلمية نهائية في الشرق الأوسط. إن إطار هذه التسوية قائم بالفعل في جميع مبادرات السلام الأخيرة، وفي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وفي إعلان بيروت. لذلك يتعين على المسؤولين عن حفظ السلم الدولي، خاصة مجلس الأمن، أن يتحركوا الآن لبلوغ هذا الهدف وإنقاذ ما تبقى من الآمال في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، نشكركم جزيل الشكر على استجابتكم للدعوة لهذا الاجتماع الطارئ الذي حتّمته الأوضاع التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة التي أعيد احتلالها وتُشن فيها اليوم حرب بأتم معنى الكلمة ضد السلطة الفلسطينية ورموزها القيادية، ومن بينها الرئيس ياسر عرفات الذي لم يعد محجوزا فحسب بل مهددا في شخصه من قِبَل الآلة العسكرية بقيادة رئيس الوزراء آرييل شارون الذي له تاريخ مشهود به له في القمع والتنكيل واقتراف القتل المتعمد للمدنيين.

يأتي الهجوم الساحق والاحتلال المباشر لمواقع السلطة الفلسطينية من قِبَل إسرائيل اللذان تزامن تصعيدهما مع نهاية القمة العربية التاريخية في بيروت، ليؤكد مرة أخرى أن حكومة شارون ترفض السلام كحل في الوقت الذي قدمت فيه الدول العربية مجتمعة مبادرة سلام شامل حظيت بدعم دولي واسع النطاق. إلا أنه، وكما جرت العادة منذ مؤتمر مدريد، فإن آرييل شارون يقف بالمرصاد لأية مبادرة عربية أو دولية يمكن أن تسفر عن حل شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط. وليس من باب الصدفة أن تأتي الزيارة الاستفزازية التي قام بها آرييل شارون إلى المسجد الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في ظرف شهدت فيه مسيرة السلام خطوات حثيثة وإيجابية جدا.

إن إعادة احتلال المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية وانتهاج سياسة إرهاب الدولة باقتراف التصفيات الجسدية والخنق الاقتصادي وسياسة الإذلال التي صاغتها حكومة شارون كاستراتيجية للتعامل مع الوضع على الأرض تعتبر السبب الرئيسي الذي ما انفك يُذكي الشعور بالإحباط والقهر واليأس وانسداد الأفق لدى شعب بأكمله.

إن تخطي خطورة الوضع اليوم يكمن في الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية والرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على الرئيس ياسر عرفات الذي يبقى في نظر المجتمع الدولي الرمز الأوحد للشعب الفلسطيني وممثله المنتخب والشرعي وتنشيط المباحثات المتعلقة بالمعالجة المستعجلة والفورية للوضع الأمني بما يمكّن من استئناف مفاوضات السلام.

وقد أظهر الجانب الفلسطيني منذ فترة طويلة استعداده التام للتفاوض نحو الحل السياسي على أساس مختلف المرجعيات المتفق عليها، وأتت قمة بيروت لتعتمد تصورا عربيا واضح المعالم يستند إلى الشرعية الدولية ويرمي إلى حل دائم وشامل وعادل للتراع يأخذ بعين الاعتبار مختلف مصالح الأطراف المعنية.

وإن تونس تناشد، مرة أخرى، في هذا الظرف شديد الحساسية كافة الأطراف الدولية أن تتحمل مسؤوليتها تجاه ما يجري في الأراضي المحتلة وتهيب مجددا بكافة الأطراف

الفاعلة للتدخل الفوري لوضع حد للحملة العدوانية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

وتؤكد تونس مرة أخرى على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واتخاذ الإجراءات العاجلة والكفيلة بتأمين سلامة الرئيس ياسر عرفات ورفع الحصار المفروض عليه فورا وإجبار الحكومة الإسرائيلية على احترام الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة وحملها على التجاوب بكل جد ومسؤولية مع المبادرات السلمية والمساعي العربية والدولية الجارية حاليا.

وتناشد تونس مجلس الأمن لقول الكلمة الفصل، كما دأبت على ذلك في ظروف خطيرة مماثلة. ونحن نطالب المجلس بأن ينتهز المناسبة التاريخية التي أتاحتها قمة بيروت وأن يتيقن من أن إسرائيل لن تُهدر الفرصة في التوصل إلى حل سياسي يعد اليوم في المتناول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل المغرب. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، وأود كذلك أن أثمن الأفكار التي عبّر عنها السيد الأمين العام في كلمته أمام هذا المجلس.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظروف استثنائية فرضتها الوضعية الدقيقة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط. أقول منطقة الشرق الأوسط وليس فقط الأراضي الفلسطينية المحتلة. ذلك أن ما أقدمت عليه إسرائيل اليوم لا يمكن لمجلس الأمن السكوت عنه.

فإسرائيل لم تكتف بمحاصرة الرئيس الفلسطيني مدة أربعة أشهر تقريبا ولا بمنعه من حضور مؤتمر القمة العربي في بيروت بل بعثت بدباباتها وبقواتها الخاصة لمداهمة مكاتب الرئيس الفلسطيني وتدمير جزء كبير منها. إن هذه الأعمال العدوانية على رمز المقاومة ورمز الدولة الفلسطينية قد كشفت في الواقع الوجه الحقيقي للحكومة الإسرائيلية الحالية. إن عملا من هذا القبيل لا يمكن، كما قال السيد كوفي عنان أمامكم في بداية هذا الاجتماع، أن يُقرِّب إسرائيل من السلام بل بالعكس يُقرِّب المنطقة إلى الحرب.

إن إقدام إسرائيل على هذه الأعمال غداة موافقة الملوك والرؤساء العرب في بيروت على مبادرة السلام التي قدمها ولي العهد السعودي سمو الأمير عبد الله هو دليل آخر على النوايا الحقيقية لحكومة إسرائيل في محاولتها المتواصلة لوأد الجهود الرامية إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط.

منذ أكثر من سنة دشَّنت الحكومة الإسرائيلية سياسة ممنهجة لخلق واقع جديد في الشرق الأوسط تحت غطاء الأمن لإسرائيل. وهكذا، صعدت إسرائيل سياستها القمعية ضد السكان الفلسطينيين وحاصرتهم اقتصاديا وهدمت منازلهم واحتلت مدنهم وحتى مخيماتهم دون أن يتمكن هذا المجلس من اتخاذ أي قرار لردع إسرائيل.

وفي خضم كل هذه الأحداث وهذه الإحباطات جاء قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ليزرع شيئا من الأمل في النفوس. وكان المغرب من الدول الأوائل التي رحبت بهذا القرار الذي التمسنا فيه بارقة أمل لإحياء مسلسل السلام ووضع حد لدوامة العنف التي سيطرت على منطقة الشرق الأوسط. وبعد ذلك اجتمع الملوك والرؤساء العرب في بيروت ووجهوا للمجموعة الدولية خطاب سلام واضح ''السلام في مقابل الأرض''، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وعوضا عن أن تتجاوب إسرائيل إيجابيا مع هذه المبادرة العربية وتجنح للسلم، دفعت بدباباتها وقواتها في عدوان مباشر يستهدف الرئيس الفلسطيني.

إن المجموعة الدولية، وخصوصا الدول العربية والإسلامية، وكل محبي السلام يتطلعون بأمل إلى مجلسكم هذا لاتخاذ القرار الذي يتناسب مع الظرف الدقيق الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط. ونتمنى صادقين ألاّ يخيب ظننا.

والجميع يعلمون مواقف المغرب فيما يتعلق بالشرق الأوسط. والجميع يعلمون كذلك الجهود التي بذلها المغرب من أجل إقامة الحوار بين الفرقاء في تلك المنطقة من منطلق قيمه وقناعاته بضرورة التعايش وفض النزاعات بالحوار والمفاوضات. وكان المغرب سباقا للمساهمة مع كل ذوي النيات الحسنة من أجل السلام في الشرق الأوسط، غير أن هذه الجهود كانت ممكنة وناجحة طالما كانت إسرائيل تعطي الانطباع أنها تريد السلام مع جيرانها ومستعدة لكي تؤدي ثمن السلام، وهو الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلتها بعد حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، وذلك طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى الأخص منها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كلنا نتألم، وأقول ذلك بكل صراحة، حينما نرى مدنيين أبرياء، أطفال ونساء، يذهبون ضحية العنف كيفما كان مصدره، وكلنا نتمنى ونعمل لكي يوضع حد لهذه الأعمال. إن الشعب الفلسطيني المحاصر والمخنوق اقتصاديا قد دفعه الاحتلال وممارساته إلى الإحباط وفقدان الأمل. لقد أظهرت الأشهر الأخيرة أن العنف لا يمكنه أبدا أن يوقف العنف، وأن القوة العسكرية والاحتلال لا يمكن أن يحطم إرادة الشعب الفلسطيني في العيش ونيل حقوقه المشروعة.

إن ما تنتظره المجموعة الدولية والرأي العام الدولي هو عمل ملموس وبادرة شجاعة تعكس إرادة حقيقية لإيقاف مسلسل العنف. وهذا يجب أن يصدر أولا من الطرف الذي يمتلك أكبر قوة عسكرية في المنطقة وهي إسرائيل. ما تنتظره المجموعة الدولية كذلك هو تجنيد كل النيات الحسنة وكل من بإمكانه التأثير على سير الأحداث وإعادة الأمل لشعوب المنطقة وإحلال السلام فيها، من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل. وستجدون المغرب مستعدا، كعادته، للإسهام بكل إيجابية وبكل تلقائية في تحقيق هذا الهدف.

وما ننتظره من مجلسكم هذا هو أن تطالبوا إسرائيل بالوقف الفوري لعدوانها، وبالانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها، وبالعودة إلى الالتزام بالمبادئ الدولية المعروفة، مبادئ مدريد، والتجاوب مع المبادرة العربية الأخيرة. وأخيرا، يجب أن نعود، وفي أقرب وقت ممكن إلى طاولة المفاوضات، وإظهار الإرادة السياسية الضرورية لإحلال السلام في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل تركيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شينغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. هذا البيان لا يتناول فحسب المسائل العديدة التي تأتي في صدارة شواغل تركيا، بل أنه رسم كذلك طريقا معقولا للخروج من هذا الوضع المتدهور والمثير للقلق في الشرق الأوسط. والحالة كذلك، فإنني آخذ الكلمة فقط لأشدد على عدد من النقاط التي نراها من زاويتنا ذات أهمية خاصة.

وقبل أن أتناول هذه النقاط، أود أن أحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأن أشكره على بيانه التاريخي الذي بعث الأمل مرة أخرى في هذه المرحلة الحرجة. علينا أن نجد سبلا لمعاقبة الإرهابيين بدلا من التصرف على النحو

الذي قد يستغله من يرتكبون الأعمال الإرهابية لصالحهم، وأن نرى الأمل وهو يبدد اليأس.

وتركيا تشعر بقلق متزايد إزاء دوامة العنف المفجعة هذه. فالعملية الانتحارية في نتانيا والأحداث التي أعقبتها والتي جاءت إثر مقتل تركي من أفراد التواجد الدولي المؤقت في الخليل، مع مقتل سويسري آخر، بينما أصيب عضو تركي آخر. ولن يهدأ لنا بال إلى أن يستكمل التحقيق الشامل في هذه الحوادث ويقدم من ارتكبوا هذا الفعل الخسيس إلى العدالة.

إننا ندين كافة أعمال الإرهاب بكل قوة. وتروعنا مشاهد المدنيين الأبرياء وهم غارقون في حمامات الدم. ولا يمكن أن نلتمس سببا يبرر أعمال العنف الوحشية المتكررة التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء.

وهذه الحلقة المفرغة من العنف والانتقامات تحدد المشكلة المباشرة ألا وهي: لا يوجد ما هو أهم وأكثر إلحاحا من الوقف الفوري لجميع أعمال العنف. هذا هو ركيزة قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي اتخذ قبل ثلاثة أسابيع بالتحديد. وهو يحقق رؤيتنا لمنطقة تعيش فيها قريبا دولتان جنبا إلى جنب في سلام.

إن قيادة الرئيس عرفات هي الآن أكثر مركزية من أي وقت مضى. فهو القائد الشرعي للفلسطينيين؛ وبذلك، فهو المحاور الوحيد مع إسرائيل في السعي إلى إيجاد تسوية سياسية. وقبل كل شيء، لا يمكن لأحد أن يتصور حلا عسكريا لهذا الصراع.

وعلينا، بوصفنا أصدقاء حقيقيين للأمتين العظيمتين التاريخيتين اليهودية والعربية، وبوصفنا شهودا على أحداثهما التاريخية العظيمة، أن نسأل، سيدي الرئيس، إلى أين هم ماضون وإلى أي جهة يرغبون في سلوكها. فقد استمعنا بأسى للرئيس عرفات وهو يتكلم عن رغبته في أن يصبح شهيدا. إن شهادته لن تخدم أي غرض. وبالمثل، لا نرى فائدة من الحصار المضروب على مقره. بدلا من ذلك، ينبغي له أن يُعامل كقائد لشعبه. وشهادته في المقر تحت الحصار لا يمكن أن تشكل النهاية؛ فهي ستكون لعنة للأجيال المقبلة. والمطلوب الآن ليس عملا يقضي فيه الإنسان على نفسه، وإنما حس القيادة من كلا الطرفين.

لقد أعلن ممثل إسرائيل قبل فترة وجيزة أن حكومته لا تزمع احتلال أراض خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وقال أيضا إن الطريق إلى السلام يمكن اجتيازه معا. فنحن نرحب بهذا الكلام. ولكن في الوقت نفسه، عندما تقدم إسرائيل على الدفاع عن نفسها، ينبغي أن تمارس ضبط النفس وتستمع إلى دعوات المجتمع الدولي، فضلا عن مراعاة تسارع وتيرة السعي إلى إحلال سلام عادل وقابل للحياة في الشرق الأوسط، الأمر الذي ظهر مؤخرا جدا في مؤتمر القمة الذي عقده العرب في بيروت. وحقيقة القول إن كل يوم يمر يبين القيمة الكامنة لكل من تقرير ''ميتشيل'' وخطة ''تينيت''، وبالتالي ينبغي تنفيذهما.

وتركيا على استعداد دوما للإسهام في ما تستطيعه بغية تيسير السبيل نحو السلام. واليوم، كما كان في لحظات تاريخية أخرى، هناك سبب للخوف والاستسلام - وهناك سبب للأمل والشجاعة. ومرة أخرى، نتكلم عن السبيل الذي ينبغي أن نسلكه. ونعتقد أن كلا الطرفين يعرف أي طريق ينبغي أن يختاره، ويعرف كيف يعزز آماله. لقد ولد اليوم إسرائيلي وفلسطيني تحت قبة السماء ذاتها وفي ساعة واحدة. ومثلما قال رابيندرانات تاغور، فإن كل مولود جديد يبين أن الله لا يزال يؤمن بنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ركويجو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تهانئ وفدي لكم على الطريقة الممتازة التي توجهون بها عمل المجلس خلال شهر آذار/مارس، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة.

مرة أخرى يتعين على مجلس الأمن أن يجتمع بصورة طارئة بغية مناقشة العواقب المحزنة الناجمة عن الصراع الذي دام عدة عقود بدون إيجاد حل عادل ومشرف له بما يرضي جميع الأطراف. وتصعيد العنف بلغ مستويات من الخطر لا سابق لها في تاريخ هذا الصراع المأساوي والمؤسف.

إن من يتتبع منا الأحداث الأخيرة يرى كابوسا يفضي بنا إلى طرح عدة أسئلة. فمن الإقامة الجبرية الفعلية انتقلنا إلى عدوان مسلح ضد ممثل شرعي للشعب الفلسطيني. إلى متى سيظل مجلس الأمن متخليا عن مسؤولياته بصورة صارخة؟ وإلى متى سنظل ضحايا ممارسة حق النقض الذي يسبب الشلل، أو ضحايا التهديد باستعمال حق النقض الذي يمنع من اتخاذ تدابير فورية وطارئة في هذا الجهاز الذي يفترض أن يتولى مهام أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة بوضوح، من قبيل حفظ السلام والأمن الدولي؟ وبالإضافة إلى الإبادة الجماعية التي ارتُكبت لسنوات عديدة ضد شعب مقهور ومحتل، هل سنسمح الآن بقتل المسؤول الأعلى؟ إن شلل المجلس حيال قضية فلسطين والشرق الأوسط عموما لا يظهر عندما يفشل في اتخاذ قرارات مطلوبة بإلحاح فحسب، وإنما أيضا عندما يفشل في كفالة الامتثال للقرارات التي اتخذت بالفعل.

لقد بلغ مستوى العنف مرحلة غير مسبوقة. ونحن نتساءل كم من الوفيات يجب أن تحصل وكم من المعاناة يجب أن تحصل قبل وضع حد لهذا العنف المتصاعد. فهل هذا معقول؟ إن وفد بلادي يؤكد مجددا على ضرورة إنشاء قوة حماية أو شيء آخر من هذا القبيل، تكون قوة محايدة ونزيهة يسعها أن ترصد وقف إطلاق النار وتحقق السلام على الأرض.

وتؤيد كوبا تمام التأييد الكفاح التاريخي للشعب العربي، ولا سيما الشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين. فنحن نتضامن مع مقاومته ومع تمرده. ونؤكد مجددا إدانتنا لجميع الأعمال الانتحارية بالقنابل أو بأي طريقة أخرى ضد الإسرائيليين الذين يقعون ضحايا بريئة لسياسة حكوماتهم. ونرفض أيضا الاستغلال السمج للأعمال الإفرادية بغية محاولة تبرير الرد غير المتناسب من الجيش المجهز والمموّل من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يحاول بأحدث الوسائل سحق روح التمرد لدى الشعب الفلسطيني البطل في كفاحه من أجل إعمال أكثر حقوقه وتطلعاته مشروعية.

وتطالب كوبا بالاحترام الكامل للسلامة الجسدية للرئيس ياسر عرفات وكرامته. ونطالب بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، وإعادة الكهرباء ووسائط الاتصال إلى مكاتب الرئيس عرفات. فشخصيته وشجاعته دخلتا التاريخ بالفعل.

إن البيانات الرئاسية ليست كافية. فهي لا تقدم أي حل. وليست كافية الوعود الجوفاء التي لا تتحقق أبدا. وعلى مجلس الأمن أن يعمل بحزم وصراحة. وعليه الاضطلاع بواجباته دونما إبطاء – وإلا فسيلحق به العار مجددا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أشكركم على استجابتكم لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تزداد ترديا ساعة بعد أخرى، تراق خلالها الدماء ويُقتل فيها الأبرياء وتتعمق الكراهية وتزداد المشكلة تعقيدا. إننا أمام وضع خطير يستوجب تدخل مجلس الأمن لوقف أعمال العنف من قتل وتدمير ويستدعي المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية.

إن دخول القوات الإسرائيلية المدن الفلسطينية لن يحقق الأمن لإسرائيل وإنما يؤكد النوايا الحقيقية للاحتلال الإسرائيلي. كما أن العدوان الإسرائيلي وما يصحبه من ترويع للآمنين وقتل للأبرياء وتدمير للمنشآت لن يحل المشكلة ولن يوقف العنف والعنف المتبادل.

ولقد سبق أن أكدنا في هذا المجلس على أن قضية الشرق الأوسط ليست مشكلة أمنية، وإنما احتلال غير مشروع جائر للأراضي العربية. ولذلك فإنه لا يمكن النظر في قضية الشرق الأوسط من منظور أمني فقط، بل لا بد أن يقترن ذلك بحل سياسي يحقق الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، تمشيا مع الشرعية الدولية، وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٩٤ (د-٣).

لقد أكدت القمة العربية التي انعقدت مؤخرا في لبنان بتبنيها لمبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز- وهي المبادرة التي رحبت بها كل الدول ورأت فيها بارقة أمل وحلا عمليا لصراع مضى عليه أكثر من نصف قرن- تطلع الدول العربية كلها إلى تحقيق السلام والأمن لجميع شعوب ودول المنطقة، والعيش في وئام وحسن جوار وإقامة علاقات طبيعية بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس العربية وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨).

ولقد أكد صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية في كلمته أمام مؤتمر القمة العربية أن إسرائيل تُسرف في الخطأ إذا تصورت أنها تستطيع أن تفرض سلاما ظالما على العرب بقوة السلاح، لأن السلام هو اتفاق حر بين طرفين متساويين ولا يمكن أن يعيش سلام قائم على القمع والقهر. لقد قامت العملية السلمية على أساس واضح لا لبس فيه وهو الأرض مقابل السلام، وهذا الأساس هو الذي قبله المجتمع الدولي بأسره وجسّده قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتبنته قرارات مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ وأكده مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إننا نطالب مجلس الأمن أن يقوم بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن يتدخل لوقف العدوان الإسرائيلي ووضع حد لأعمال العنف ووقف سفك الدماء وخلق مناخ يؤدي إلى استئناف الأطراف المعنية مباحثات السلام على جميع المسارات. وينبغي أن يصدر مجلس الأمن قرارا بوقف الأعمال العدائية وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وتنفيذ ''خطة تينيت'' و ''توصيات ميتشيل'' والتأكيد على ما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ولا يفوتني أن أنوه هنا بجهود ومساعي معالي الأمين العام للأمم المتحدة وجهود ممثليه في الشرق الأوسط لمساعدة الأطراف المعنية في وقف أعمال العنف واستئناف مباحثات السلام .

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس. كذلك نشكر الأمين العام على بيانه أمام المجلس اليوم عن التدهور الحاد في الحالة في الشرق الأوسط.

إننا نجتمع هذا المساء في ظروف استثنائية. لقد أعرب المجلس عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي قبل اسبوعين فقط عند اتخاذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي يتضمن رؤية دولتين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة. وبالأمس فقط اتخذ مؤتمر الدول العربية الذي عُقد في بيروت قرارا يؤيد خطة السلام التي طرحها سمو ولي عهد السعودية. وكل منا كان يعتقد أن الدفع نحو إحلال السلام في الشرق الأوسط قد أحرز زخما كبيرا عن طريق هذا العمل الذي قامت به الجامعة العربية. واليوم يبدو أننا قد ابتعدنا كثيرا عن تلك الرؤية. إن تصاعد العنف الذي لا لزوم له في المنطقة وليس له ما يبرره يبعث على عميق القلق.

إننا ندعو إلى إنهاء العنف وإلى استئناف الحوار السلمي والمفاوضات بغية تحقيق رؤية دولتين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاتفاقات اللاحقة لهما والتي قبل بها الطرفان.

إن الرئيس عرفات بالنسبة لنا جميعا ما برح تجسيدا للدولة الفلسطينية. إن الطريقة التي يعامل بها الرئيس عرفات تبعث على الصدمة. إننا لا نرى أن الحصار المفروض على الرئيس عرفات والعمليات العسكرية التي تم القيام بها اليوم التي كانت موجهة لمقره يمكن أن يسهم بأي طريقة في الوقف الحقيقي للعنف أو في تحقيق درجة أكبر من الأمن.

إن وفدي يؤكد مجددا نداءنا من أجل إنهاء العنف والعمل فورا على استئناف الحوار والمفاوضات ليتسنى تحقيق السلام والأمن الدائمين للجميع في المنطقة. ونهيب بالمجلس أن يعرب عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، مرة أخرى وفي غضون أقل من ثلاثة أسابيع، من أجل الاستئناف الفوري لهذا الحوار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين الذي يود الإدلاء ببيان موجز.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): نحن نريد فقط أن نضيف، حتى يتضمن محضر الاجتماع، تعزيتنا الرسمية لحكومتي تركيا وسويسرا على وفاة عضوين من مجموعة الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

تعازينا بالطبع لعائلات الضحايا وزملائهما. إننا نقدر جهود كل الدول المساهمة في المجموعة ونقدر عمل أفرادها. ونحن، بالطبع، ندين بشدة قتل هذين العضوين الذي نعتقد وبشكل قوي أنه حدث من قبل الجيش الإسرائيلي. بالرغم من ذلك، فقد أعلنت السلطة الوطنية استعدادها الكامل لقبول تحقيق دولي في هذا المجال. ونحن نكرر بالطبع هذا الموقف أمام مجلس الأمن، ونكرر تعزيتنا في وفاة هذين العضوين وكل الأجانب الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم، بما في ذلك، على سبيل المثال، الصحفي الإيطالي الذي قُتل قبل عدة أيام أيضا.

عُلقت الجلسة الساعة ٢٢/٥٥ يوم الجمعة الموافق ٢٩ آذار/مارس واستؤنفت الساعة ٤/٢٥ صباح السبت الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الأعضاء الوثيقة S/2002/333، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من النرويج.

وأود أن أذكر أنه تم التفاهم بين أعضاء مجلس الأمن على أن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار لا تشير إلى تسلسل محدد للعناصر المدرجة فيها.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروح القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

هل يريد أحد أعضاء المجلس أن يدلي ببيان قبل التصويت؟

لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

[لم يحضر عضو واحد (الجمهورية العربية السورية) عملية التصويت].

هل يرغب أي عضو في المجلس في أن يدلي ببيان بعد التصويت؟

لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي طلب الإدلاء ببيان.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكرك سيدي الرئيس، لإعطائي فرصة الكلام مجددا. إن النظر في القرار الذي اعتُمد توا يدفعنا إلى الإدلاء ببضعة تعليقات موجزة.

إن الإشارة إلى القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ولا سيما إلى النداء بالوقف الفوري لإطلاق النار وتنفيذ خطة تينيت وتوصيات ميتشيل، وكذلك التعاون الوثيق، في نفس السياق، مع الجنرال زيني، كلها عناصر إيجابية، وبالتالي فإننا نرحب بها.

وأود أن أضيف إلى قولي هذا، إن دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من رام الله والمدن الفلسطينية الأخرى دون توجيه دعوة مماثلة للجانب الفلسطيني بإنهاء الهجمات الانتحارية، وإلى تدمير البنية الأساسية الإرهابية، يسيئ تصوير طبيعة العملية الإسرائيلية التي هي عملية مشروعة للدفاع عن النفس. وبذلك يكافئ مجلس الأمن الإرهابيين الفلسطينيين. ونحن ندين ذلك؛ ولا يمكننا أن نقبله.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يعبر القرار بحال من الأحوال عن نص وروح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠٢)، لأنه - بعد مرور ٤٨ ساعة فحسب على مذبحة عيد الفصح - لا يتضمن ولو إشارة بسيطة إلى التدابير التي يجب أن تتخذها السلطة الفلسطينية للقضاء على الشبكة الإرهابية. ونحن نأسف للطريقة التي تم بها تناول هذا الموضوع.

في الختام، أود أن أعلن من جديد استعداد حكومة إسرائيل للتعاون مع الجنرال زيني من أجل العودة، في أقرب وقت ممكن، إلى وقف إطلاق النار والمفاوضات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): نحن نود أن نكرر شكرنا لأعضاء مجلس الأمن على تجاوبهم العاجل

لدعوتنا ودعوة المجموعة العربية للنظر في الوضع الخطير والمتفاقم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس. ونكرر شكرنا أيضا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على إسهاماته الهامة والمفيدة خلال عمل المجلس طوال هذا اليوم. ولا بد لنا أيضا أن نعبّر عن تقديرنا للجدية التي أبداها أعضاء المجلس في التعاطي مع المشروع العربي الذي طرح على مجلس الأمن خلال المفاوضات التي جرت حول النصوص.

إننا نعتقد أن قرار المجلس ١٤٠٢ (٢٠٠٢) خطوة هامة يمكن أن تشكل إسهاما إيجابيا في مجال وقف التدهور وتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله. لقد كنا نطمح إلى نص أقوى من النص الذي تم اعتماده اليوم. وكنا نطمح بالطبع أن تسير الأمور بشكل مختلف. وبالرغم من ذلك، فإن الجانب الفلسطيني سوف يلتزم بأحكام القرار، ويدعو إسرائيل إلى إعلان نفس الموقف، بما يؤدي إلى التنفيذ الفوري لأحكام هذا القرار.

وبكل أسف، استمعنا للتو إلى موقف سلبي، وإن لم يكن جديدا، من الجانب الإسرائيلي. وهو موقف يشكل تحديا جديدا من قِبَل قوة الاحتلال لمجلس الأمن. وأخشى أنه سوف يفرض على المجلس خطوات إضافية إذا ما رغب المجلس في القيام بواجباته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. في هذه اللحظة، بالرغم من ذلك، سنبقى متفائلين على أمل أن الوضع الخطير سوف يتوقف، وأن التدهور الخطير سوف ينتهي، وأننا سنشهد بالفعل تنفيذا لأحكام هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لقد أكدنا في بياننا قبل ظهر اليوم أن قمة عربية انعقدت وأقرت مبادرة سلمية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ولتحقيق السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وحيث كان لنا الأمل الكبير في أن يستهل المجلس قراراته، حول الشرق الأوسط، بعد هذه المبادرة، بقرار يتضمن القرار التاريخي للقمة بشأن تحقيق السلام العادل والشامل، إلا أن من الواضح أن المشروع الذي بين أيدينا جاء تكرارا للقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) - الذي امتنعنا عن التصويت عليه عند طرحه - بينما هناك قرار صادر عن القمة العربية يعالج موضوع عملية السلام برمته. وبالتالي كنا نعتقد أن على المجلس أن يعالج قرار القمة العربية إذا كانت هناك فعلا جدية في عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

لقد أكد قرار القمة العربية على قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وقد دعمت سوريا هذه المبادرة وقيام هذه الدولة، كما أوضحتها المبادرة العربية للسلام.

ونعتقد أيضا أن معالجة هذا الموضوع الخطير بهذا الشكل وبهذه العجالة دون أن يترك لنا المجال حتى للتشاور مع عواصمنا لهو أمر لا يجوز اتباعه كأسلوب ومنهج في العمل بالمجلس.

من الواضح أن مشروع القرار الذي طرح علينا لم يأخذ بعين الاعتبار النتائج الإيجابية التي توصلت إليها القمة. وأن هذا المشروع انتقائي؛ إذ أنه لا يدين الهجمات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، بل يدين القنابل أو إلقاء القنابل، وربط الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية، حتى أنه أسماها ”من مدن فلسطينية“ بوقف إطلاق النار. وهذا يعني أنه لا يمكن الانسحاب إلا بعد أن تنفذ السلطة الفلسطينية وقف إطلاق النار.

وبالتالي، يضع القرار مرة أخرى الضحية على قدم المساواة مع المجرم.

ولا نجد في هذا القرار أيضا أي إدانة للإرهاب الإسرائيلي الذي تحدثنا عنه اليوم جميعا، بأشكال مختلفة وبصيغ مختلفة. إذ أنه يدعو في الفقرة ١ من المنطوق، إلى وقف ذي معنى لإطلاق النار، بدلا من أن يطلب من إسرائيل الانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة.

لقد كنا نأمل أن يحافظ المجلس فعلا - وبذلنا كل جهودنا حتى يحافظ هذا المجلس - على وحدته من خلال عدم الإشارة إلى القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي كنا قد أعلنّا بوضوح موقفنا تجاهه، وعدم قبولنا به. إن هذا القرار لا يلبي الحد الأدنى من طموحاتنا؛ وبالتالي انطوى على صيغة ضعيفة للغاية. ولا يلبي طموحات المجموعة العربية، ولا يساعد على حل الوضع المتفجر في المنطقة بشكل جذري.

وانطلاقا من كل ذلك، فإننا لم نشارك في التصويت على هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٤/٤٠ من صباح يوم السبت.